الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

(الصناعات التحويلية الغذائية)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

نريمان فاطمة بولبينة

إشراف الأستاذ:

أحمد طالب أحمد

لجنة المناقشة:

أ.د: سارة يخلف.....رئيسا

أ.د: أحمد طالب أحمد.....مشرفا

أ.د: برحو فافا سهيلة.....مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024 م

اهداء

بعد الحمد لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي إلى **أمي وأبي،** اللذين كانا دائما عونا وسندا لي طيلة مساري الدراسي، وأسأل الله أن يحفظهما ويرزقهما الصحة والعافية.

إلى إخوتي، وكل من جمعتني بهم رابطة الصداقة والأخوة.

شكر وتقدير

أشكر الله عزوجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذي المشرف "**الأستاذ أحمد طالب أحمد**" على توجيهاته ونصائحه وحرصه لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

كما أشكر كل أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أشكر كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

الملخص:

تواجه الجزائر تحديات متزايدة في مجال الامن الغذائي نتيجة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية، وهو ما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه الصناعات التحويلية الغذائية في البلاد. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الوضع الحالي وتقديم اقتراحات وحلول تساعد على رسم سياسات و استراتيجيات لتعزيز القدرة على تحقيق الامن الغذائي.

من خلال تحليل شامل للتحديات والفرص والمتطلبات، تم التركيز على دور الصناعات التحويلية الغذائية كعنصر أساسي في تحقيق الامن الغذائي. وقد أظهرت النتائج أن تعزيز هذه الصناعات يتطلب جهودا مشتركة من مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

تبرز السياسات والاستراتيجيات المقترحة أهمية الاستثمارات المستدامة في التكنولوجيا والبنية التحتية وتطوير الموارد البشرية. كما تشير الى ضرورة التركيز على تعزيز التنافسية والابتكار في هذا القطاع، بالإضافة الى جذب الاستثمارات وتطوير الصناعات الغذائية المحلية لتعزيز قدرته على المنافسة في السوق العالمية، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، الامن الغذائي، الصناعات التحويلية الغذائية.

Resumé:

Dans un contexte marqué par l'augmentation des pressions sur la sécurité alimentaire en Algérie et les multiples défis auxquels sont confrontées les industries agroalimentaires, ce mémoire constitue une tentative de passer en revue la situation actuelle et de proposer des solutions visant à renforcer la capacité du pays à atteindre la sécurité alimentaire. À travers une analyse approfondie des défis, des opportunités et des exigences, l'importance du rôle des industries agroalimentaires dans la réalisation de cet objective vital a été soulignée.

Les résultats indiquent que le renforcement des industries agroalimentaires nécessite des efforts concertés de la part du gouvernement, du secteur privé et de la société civile, ainsi que des investissements durables dans la technologie, l'infrastructure et le développement des ressources humaines. Les politiques devraient se concentrer sur le renforcement de la compétitivité, de l'innovation et de l'attraction des investissements dans ce secteur vital.

Ce mémoire constitue une contribution précieuse au dialogue sur la réalisation de la sécurité alimentaire en Algérie et le développement des industries agroalimentaires. Les orientations et les politiques proposées peuvent fournir un cadre global pour réaliser un développement durable dans ce secteur et atteindre les objectifs de sécurité alimentaire du pays

Les mots clés: politique agricole, sécurité alimentaire, industries agroalimentaires

Abstract:

In the face of increasing pressures on food security in Algeria and the multiple challenges facing food processing industries, this memorandum represents a comprehensive attempt to review the current situation and propose policies and strategies that enhance the country's ability to achieve food security. Through in-depth analysis of challenges, opportunities, and requirements, the importance of the role of food processing industries in achieving this vital goal has been highlighted. The findings indicate that strengthening food processing industries requires concerted efforts from the government, private sector, and civil society, along with sustainable investments in technology, infrastructure, and human resources. Policies should focus on enhancing competitiveness, innovation, and attracting investments in this vital sector. This study is a valuable contribution to the dialogue on achieving food security in Algeria and developing food processing industries. The proposed guidelines and policies can provide a comprehensive framework for achieving sustainable development in this sector and meeting the country's food security objectives.

Keywords: agricultural policy ,food security ,food processing industries.

قائمة المحتويات:

مقدمة	01
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة	02
المشكلة البحثية	03
مجالات الدراسة	03
الفروض العلمية	03
الهدف من الدراسة	03
أسباب اختيار الموضوع	04
المناهج والاقترابات	04
هيكلة الدراسة	06
أدوات جمع البيانات	07
الاطار المفهومي والنظري للدراسة	07
المفاهيم الأساسية	07
الادبيات	07
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للصناعات التحويلية الغذائية والامن الغذائي	10
المبحث الأول: الصناعات التحويلية الغذائية	11
المطلب الأول: مفهوم الصناعات التحويلية وفروعها	11
المطلب الثاني: مفهوم الصناعات التحويلية الغذائية	13
المطلب الثالث: خصائص الصناعات التحويلية الغذائية وأهميتها	17
المبحث الثاني: الأمن الغذائي	23
المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي أنواعه وركائزه	23

المطلب الثاني: تنظيم الامن الغذائي	30
المطلب الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي وآلياته	46
المطلب الرابع: مؤشرات الامن الغذائي وأهميته	53
الفصل الثاني: دور الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي	61
المبحث الأول: الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر	62
المطلب الأول: علاقة الصناعات التحويلية الغذائية بالقطاعات الأخرى	62
المطلب الثاني: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية	76
المطلب الثالث: الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية التحويلية	80
المبحث الثاني: آفاق الصناعات التحويلية الغذائية	83
المطلب الأول: فروع الصناعات التحويلية الغذائية	83
المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعات التحويلية الغذائية في الاقتصاد الوطني	87
المطلب الثالث: معوقات الصناعات الغذائية التحويلية	91
المطلب الرابع: طرق تطوير الصناعات التحويلية الغذائية	93
الخاتمة	95
النتائج	96
الاقتراحات	97

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	فروع وانشطة الصناعات الغذائية التحويلية	83
01	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني من 2000-2010	88
02	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني من 2011-2020.	89
03	أهم المنتجات الصناعية التحويلية- الصناعات الغذائية من 2001-2020	90
04	: أهم المنتجات الصناعية التحويلية- الصناعات الغذائية من 2011-2020	91

قائمة المختصرات:

الرمز	مدلوله
FAO	المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة
HACCEB	أنظمة الهاسب
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
LAPAB	جمعية المنتجين الجزائرين للمشروبات
SNTA	الشركة الوطنية للتبغ ة الكبريت
HAAB	مجمع الصناعات الغذائية القاعدية
AGRODIV	مجمع الصناعات الغذائية الفرعية
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAGRO	المخطط الوطني للتنمية الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية
ANIREF	الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري
ONS	الديوان الوطني للاحصائيات

مقدمة

يعد الامن الغذائي من القضايا الحيوية التي تندرج في صميم السياسات الاستراتيجية للدول، و يأتي في مقدمة الأولويات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة و ضمان استقرار المجتمعات. في الجزائر تكتسي هذه المسالة أهمية بالغة نظرا لتحديات عدة تواجه البلاد،بما في ذالك الظروف المناخية المتقلبة، و التوسع السكاني، و الضغوطات الاقتصادية العالمية.

يتجلى دور الصناعة في تحويل الموارد الاقتصادية إلى منتجات تلبي احتياجات المجتمعات، ويعتبر القطاع الغذائي جزءاً أساسياً من الصناعات التحويلية، حيث يقوم بتحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات جاهزة للاستهلاك البشري، يعتبر هذا القطاع حجر الزاوية في اقتصادات الدول، ولذا كانت الدولة الجزائرية تولي اهتماماً بالغًا به في السنوات الأخيرة، من خلال اعتماد سياسات تشجيعية للإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1-المشكلة البحثية:

تعدّ صناعة الأغذية في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية، فهي تسهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة ورفع الناتج القومي. تعتبر هذه الصناعة عمودًا أساسيًا في القطاع التحويلي، حيث تلعب دورًا بارزًا في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعد تحدًيا رئيسيًا يواجه البلاد، من خلال توفير المواد الغذائية وثبات أسعارها، كما يرتبط قطاع الأغذية بشكل وثيق بالقطاع الزراعي، مما يمثل جسرًا حيويًا بين الزراعة والصناعة.

تبدي الحكومة الجزائرية اهتمامًا متزايدًا بتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، وذلك من خلال فتح أبواب الاستثمار أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، كما يشهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة للشركات الخاصة، نتيجة للمنافسة الشديدة واعتماد التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع.

ومع ذلك، لا يزال قطاع الصناعات الغذائية يواجه تحديات متعددة، منها الاعتماد على الأسواق الدولية للحصول على المواد الخام، نظرًا لضعف إنتاجية القطاع الزراعي وعدم استقراره في توفير المواد الأولية، هذا يعرض المنتجات النهائية لتقلبات في الأسعار على الصعيد الدولي، مما يستوجب وضع استراتيجيات شاملة لتطوير القطاع، تركز على تعزيز الانتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الخام، لضمان استقرار الأسعار وتحسين جودة المنتجات الغذائية المحلية

ومن هنا نطرح السؤال الجوهري التالي:

كيف تساهم الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

كما يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي السياسات المطبقة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي؟
- ما هي معيقات الصناعات التحويلية الغذائية؟
- وما هي أهم الاستراتيجيات المطبقة لتطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية؟

2- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: ركزت الدراسة على قطاع الصناعات التحويلية الغذائية و و مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

ب- المجال الزماني:

اهتمت الدراسة بمعالجة واقع الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر والتحديات التي تواجهها في تحقيق الامن الغذائي، بداية من سنة 2000 الى غاية 2020.

ج- المجال الموضوعي:

اقتصرت الدراسة على تناول أهم العناصر ذات الصلة بموضوع سياسات تحقيق الامن الغذائي (الصناعات التحويلية) من اكتفاء ذاتي، الامن الغذائي، القطاع الصناعي، والإنتاج المحلي.

3-الفروض العلمية:

- كلما تم اكتشاف مختلف النقائص والثغرات التي تعيق الصناعات التحويلية الغذائية، كلما توصلنا الى رسم استراتيجيات لتطوير قطاع الصناعية التحويلية الغذائية.

- ضرورة رسم استراتيجيات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية.

4- الهدف من الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي والصناعات التحويلية وأهميتهم.

- الوقوف على سياسات الصناعة التحويلية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المطبقة في الجزائر.

- تشخيص معيقات الصناعات التحويلية الغذائية بغية تجاوزها.

- التعرف على أهم الاستراتيجيات لتطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية.

5-أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب التي جعلتني اختار دراسة هذا الموضع و انقسمت الى أسباب ذاتية و موضوعية

الأسباب الذاتية:

1-الميل الشخصي و الفضول للتعرف على الموضوع و محاولة فهمه.

2- أهمية الموضوع باعتباره يساهم في تحقيق اهذاف اقتصادية و اجتماعية و سياسية تسعى الدولة الجزائري في تحقيقها.

الأسباب الموضوعية:

1-الأهمية الاقتصادية : فالصناعات التحويلية الغذائية تعتبر جزء مهم في الاقتصاد الوطني في الجزائر.

2-الامن الغذائي: تناول موضوع الصناعات التحويلية الغذائية يساعد في فهم كيفية تحسين الاكتفاء الذاتي في الجزائر من خلال زيادة الإنتاجية و تحسين جزدة المنتجات الغذائية.

3-تطوير الزراعة: الصناعات التحويلية الغذائية تشكل حلقة وصل بين القطاع الزراعي و السوق، و دراسة هذا الموضوع يمكن ان يساهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال توفير فرص جديدة للتصنيع و التسويق.

6- منهج الدراسة:

يعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، تتضمن خطوات للإجابة على إشكالية البحث، واختبار الفرضيات بهدف الوصول الى الحقيقة والوقوف على النتائج، ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعرف على أنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية، أو مشكلة اجتماعية.[1]

وعليه فترى الدراسة أن هذا المنهج مناسبا لجمع المعطيات والمؤشرات المهمة حول ظاهرة الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر، وتحليلها، وتفسيرها، قصد الوصول الى الحقائق والمزيد من البيانات عنها.

7-اقترابات الدراسة:

ركزت الدراسة في تحليل هذا الموضوع على عدة جوانب لكن برز فيها جانبين الوظيفي و القانوني، لذلك قمنا باستخدام هذه الاقترابات:

✓ **الاقتراب المؤسسي:**

"يتمثل الاقتراب المؤسسي في مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية، على اعتبار ان المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه". [2]

وظفناهذا الاقتراب لدراسة مختلف مؤسسات قطاع الصناعات التحويلية الغذائية الناشطة في فروع مختلفة داخل هذا القطاع.

من دراسة مساهمتها في القيمة المضافة و الاقتصاد الوطني فمن خلال هذه المؤشرات يتم تقييم أداء القطاع حسب النتائج المتوصل اليها، و هذه الأخيرة تفرض على السلطات تسطير سياسات معينة تكون حسب طبيعة هذه النتائج.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007)، ص.139.

[2] بالة صباح، الاقتراب المؤسسي institutional approach-institutional analysis، في الموسوعة السياسية (political-encyclopedia.org)، تاريخ الاطلاع 22-05-2023 الساعة 15:00.

الاقتراب القانوني:

يركز هذا الاقتراب في دراسته على "الاحداث و المواقف و العلاقات و الأبنية و على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة، أي على مدر تطابق الفعل مع القاعدة القانونية او انفلاته من ضوابطها"[1]

تم استخدام هذا الاقتراب من خلال دراسة مختلف المراسيم والقوانين التي اطرا نشاط قطاع الصناعات الغذائية بداية من الالفينات، وتحليل مضامين واهداف تلك القوانين وربطها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي للقرارات المتخذة في المجال.

8- هيكلة الدراسة:

قسمت الدراسة الى فصلين وهما كالتالي:

الفصل الأول: المعنون ب "الإطار المفاهيمي والنظري للصناعات التحويلية الغذائية والامن الغذائي" والذي يعد مدخلا أساسيا للدراسة يتضمن مبحثين، يتكون المبحث الأول من ثلاث مطالب، والمبحث الثاني من أربع مطالب، يتضمن المبحث الأول مفهوم الصناعات التحويلية الغذائية (خصائصها، ركائزها، أهميتها...)، اما في المبحث الثاني مفهوم الامن الغذائي (انواعه، ابعاده، مستوياته، أهميته...).

الفصل الثاني: المعنون ب" دور الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي" قسم الى مبحثين المبحث الأول تضمن ثلاث مطالب و المبحث الثاني تكون من اربع مطالب.

تطرقنا في المبحث الأول الى علاقة الصناعات التحويلية الغذائية بالقطاعات الأخرى كذلك وسائل دعم تنمية الصناعات التحويلية الغذائية (الاستثمار...).

[1] بوحوش عمار و اخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين المانيا 2019، ص 123.

اما المبحث الثاني تناولت فيه الدراسة مؤشرات مساهمة الصناعات التحويلية الغذائية في الاقتصاد الوطني، معوقاتها وطرق تطويرها.

- أدوات جمع البيانات:

ترتكز هذه الدراسة على التوثيق من مصادر متنوعة تشمل الكتب، المجلات، المقالات، الوثائق الرسمية، والرسائل الجامعية، وكل ما يتعلق بموضوع الدراسة ويستوفي شروط البحث العلمي.

ثانيا: الإطار النظري والمفهومي للدراسة:

أ-الأمن الغذائي:

يعرف الأستاذ "**محمد أحمد علي العدوي**" الأمن الغذائي على أنه: أن تتوفر لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي.[1]

ب- الصناعات الغذائية:

تعرف الصناعة الغذائية على أنها: العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها الى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن انتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحيحة والحيوية.[2]

ت-الصناعات التحويلية:

تعرف الصناعة على أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وان لم تكن متجانسة مطلقا. تنشط هذه المؤسسات في إطار قطاع اقتصادي هو القطاع الصناعي، والذي يعرف على أنه "وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من

---

[1] هاجر خلالفة، "الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، م.2، ع1 (30-06-2015)، ص.12.

[2] سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر"، ***مجلة أبحاث ودراسات التنمية***، م.6، ع.2 (2019/12). ص.110.

عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها الى سلع للاستهلاك الإنتاجي. وتتنوع الصناعات بين صناعات استخراجية وصناعات تحويلية ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية الى منتجات نهائية، او منتجات وسيطة.[1]

السياسة الزراعية:

هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المدين البعيد والقريب، وهي تختلف من منطقة الاخرى ومن فترة زمنية لغيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التغييرات والاختلافات في السياسات الزراعية.[2]

تعريف أمان الغذاء:

عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه، توفير جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الامن والموثوق به صحيا والملائم للاستهلاك، من خلال هذا التعريف إن قضية أمان الغذاء عبارة عن مجموعة من العمليات المتتالية والمتكاملة بدء بعملية الإنتاج الى عملية الاستهلاك.[3]

-الادبيات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الامن الغذائي والصناعات التحويلية الغذائية، وستقتصر الدراسة على ذكر بعضها منها:

1. أطروحة شوقي حيفاني، **تحديات الامن الغذائي في العالم العربي دراسة مقارنة الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2023/2022).

- والذي تمحورت دراسته حول واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات الإنتاج الفلاحي، والسياسات والاستراتيجيات لتعزيز الأمن الغذائي، إلا ان

---

[1] صليحة يعقوبن، "واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية"، ***الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، م.12، ق.أ (2020/01/30)، ص.171.

[2] بوعموش ص 9.

[3] بوعرعارة ص 46.

الدراسة لم تتطرق إلى الصناعات الغذائية التحويلية كقطاع مساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

2. دراسة مبروك قويسي، **الأمن الغذائي في الجزائر (2008-2018)**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023/2022).

- والتي تطرقت الى تحليل هيكل الاقتصاد الوطني ومكانة القطاع الزراعي، وواقع الأمن الغذائي والصناعات الغذائية، إلا ان الدراسة لم تشمل كافة العناصر كالصناعات التحويلية الغذائية، كما أنها توقفت في 2018.

3. دراسة أسماء حاجي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية،** أطروحة دكتوراه (جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2024/2023).

- وقد تناول دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، إلا ان دراسته اقتصرت على دراسة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة، ولم تشمل دور هذه الأخيرة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الشاملة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للصناعات التحويلية الغذائية والأمن الغذائي

المبحث الأول: الصناعات التحويلية الغذائية

تشهد الصناعات التحويلية الغذائية نمواً وتطوراً ملحوظين في العصر الحديث، حيث تعد هذه الصناعات جزءاً أساسياً من سلسلة القيمة الغذائية وتلعب دوراً جوهريا في تلبية احتياجات المجتمعات المتنوعة، تقوم الصناعات التحويلية الغذائية بتحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات جاهزة للاستهلاك البشري وتتضمن عمليات مثل التصنيع، والتعبئة، والتغليف، والتخزين، والتوزيع، يعود نجاح هذه الصناعات إلى قدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتحسين جودة وسلامة المنتجات الغذائية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تنظيم الأسواق الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإمدادات الغذائية وتعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي، من خلال هذا التمهيد، سنستكشف مفهوم الصناعات التحويلية الغذائية، خصائصها و ركائزها وأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي .

المطلب الأول: مفهوم الصناعات التحويلية وفروعها:

حسب تعريف الأمم المتحدة فإن الصناعات التحويلية هي عمليات تحويل ميكانيكي لمواد غير عضوية أو عضوية، بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، سواء تمت في البيوت أو المصانع، أو بيعت بالجملة أو المفرد، كما يمكن القول إن الصناعة التحويلية هي عملية معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية، أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعة الكيميائية، والصناعات الغذائية.[1]

كما تعرف أيضا على:" تلك الصناعة التي يتم من خلالها تحويل المادة الخام إلى مواد مغايرة تماما سواء من حيث المادة الأصلية أو الخصائص بما فيها الشكل كالصناعة

[1] زوهير بن جدو، ***دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024/2023)، ص.38.

الغذائية صناعة الورق وغيرها ... (يدو محمد، زوروت رضا، بضياف صالح،2014 صفحة 188).

وتعرف على أنها: "عمليات ترتكز على الآلات والإمكانيات البشرية للقيام بالإنتاج وهذا على مجال واسع، وكذا تحويل المواد العضوية وغير العضوية باستخدام معدات آلية ويدوية إلى مواد جديدة حيث أنه بالإمكان إجراءها على مستوى المنازل كما هو الحال في صناعة الصابون والتي لا تتطلب استعمال آلات ضخمة ومصانع كبيرة كصناعة الوقود المستخرج من آبار النفط".

وهناك تعريف آخر للصناعات التحويلية حيث تعرف انها "أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي بغرض تهيئتها بحيث تكزن مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعة التحويلية هي عملية إجراء تغييرات في طبيعة المواد المستخدمة إلى مواد أكثر استجابة لمتطلبات الإنسان أي من شكلها الخام إلى شكل يجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك سواء في شكل سلع تامة التصنيع أو نصف مصنعة من خلال تضافر مجموعة من العوامل منها الأيدي العاملة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال ...الخ.[2]

❖ فروع الصناعة التحويلية:

تصنف الصناعة التحويلية حسب تصنيف الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة التي تقسم إلى تسع فروع وتسمى ISIC (التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية)

---

[1] طزوطة فاطمة، مخضار سليم، " تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على لنمو الاقتصادي في الجزائر، ***مجلة البشائر الاقتصادية***، م.9، ع.1 (2023/04/03)، ص.443.

[2] زرمان محمد، غردي محمد، "واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م.11، ع.3 (2020/12/31)، ص.9.

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاته يضمنها الأثاث.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم)
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- الصناعات التحويلية الأخرى (وتضم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة).[1]

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة الغذائية

تعد الصناعات الغذائية من أهم القطاعات التي تساهم في النمو الصناعي وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني ولها عدة مفاهيم نذكر منها:

يعرف الدكتور "**عز الدين فراج**" الصناعة الغذائية بأنها "العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية لحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، ولاستخدامها في مواسم غير مواسم

[1] ***المرجع نفسه***، ص.10.

ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.

كما تعرف الصناعات الغذائية على أنها " التطبيق العملي للعلم والتكنولوجيا باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع وحفظ وتسويق الأغذية لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها".

وتقوم الصناعات الغذائية أساسا على عمليات التحويل الصناعي للخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة. لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المواد الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...كما تمنح لتلك المواد بعد تصنيعها شروطا أفضل من حيث المذاق وسهولة النقل

وتعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية الصناعات الغذائية بأنها الصناعة التي تقوم على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة.[1] وهي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة لاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.[2]

من التعاريف السابقة يمكن القول أنها تتفق من حيث جوهر الصناعة الغذائية على أنها "فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية سواء منها النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية لأطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة".

---

[1] بن جدو، ***مرجع سابق***، ص ص.40،41.

[2] عبدات عبد الوهاب ***واقع الصناعة الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص ص.79،80.

كذلك لها علاقة بالفجوة الغذائية، التي تستلزم دراسة العرض والطلب على السلع الغذائية لمعرفة حجمها وأسعارها وتأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية.[1]

وتشكل الصناعات الغذائية فرعا مهما من فروع الصناعات التحويلية وتشتمل على العديد من الفروع أهمها:

- حفظ وتصنيع الحليب ومنتجاته.
- حفظ وتصنيع اللحوم والدواجن والأسماك.
- حفظ وتصنيع الفاكهة والخضار.
- تخزين الحبوب وتصنيع منتجاتها.
- تصنيع الدهون والزيوت النباتية.
- تصنيع السكر وسكاكر الضيافة.
- الصناعات التخميرية.[2]

وتصنف الصناعات الزراعية الغذائية كالآتي:

1. فرع المطاحن:

يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة الاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة...الخ .

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.80.

[2] بن جدو، ***مرجع سابق***، ص.42.

2. **فرع الزيوت:**

تضم مجموع الزيوت التي يتم استخلاصها من البذور الزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية عن طريق العصر الميكانيكي أو بطرق صناعية أخرى أكثر تقدما

3. **فرع الحليب ومشتقاته:** يتعلق بتحويل وتغليف الحليب والجبان ...الخ.

4. **فرع السكر:** يتعلق هذا الفرع بالمنتوج التي يستخلص منها السكر أي قصب السكر والشمندر السكري، والتي تمر بعمليات عديدة لتعطي في الاخير السكروز أو السكر الأبيض.

5. **فرع الشروبات الغازية والعدنية:** وتشمل الشروبات الغازية وغير الغازية من العصائر والمياه المعدنية.

6. **فرع المصبرات:** من مصبرات الطماطم والمصبرات الاخرى من معجون فاكهة ومصبرات الحبوب ...الخ.

فروع أخرى للصناعات الغذائية: وتشمل الصناعات ذات التحويل الثانوي وهي عبارة عن عملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الاولي وتضم صناعة العجائن والكسكسي وصناعة الخبز والحلويات وصناعة البسكويت ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- فرع صناعة الخبز والحلويات
- فرع العجائن الغذائية
- فرع صناعة البسكويت

هناك فروع أخرى للصناعات الغذائية مثل الخضر والفواكه المعلبة، الأسماك المعلبة وغيرها، والتي زاد نشاطها وإنتاجها منذ منتصف التسعينات نتيجة زيادة المنتجين الخواص، إلا أنها تبقى بعيدة عن النتائج المرجوة منها، رغم الامكانيات التي تزخر بها الجزائر حاليا، سواء الزراعية كمدخلات لهذه الصناعة أو الآلية أو البشرية.

والصناعات الغذائية كتطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية تنقسم لنوعين من الصناعات الحفظية ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها، والتحويلية ومنها صناعة السكر والزيوت واللبان وغيرها (مطبوعة، 2014، ص 7).[1]

المطلب الثالث: خصائص الصناعات التحويلية الغذائية وأهميتها.

تعتبر الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية في البلاد، وهي دائما تأتي في المقدمة، حيث تساهم بنصيب وافر في سرعة النمو الاقتصادي ليس فقط من أجل ملاحقة النمو في السكان وتوفير فرص العمل للقوى العاملة المتزايدة فحسب بل في العمل على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، التقليل من الاعتماد على الخارج في سد احتياجات الأفراد. كذلك فهي تعمل على توفير عائد مجزي ناتج من الصادرات يمكن استغلاله في الاستثمارات المختلفة التي تعمل على زيادة رخاء البلاد.

❖ **خصائص الصناعات التحويلية الغذائية:**

تتميز الصناعات الغذائية التحويلية بجملة من الخصائص، جعلتها تحظى بقابلية الابتكار والتطوير المتواصل من جميع النواحي والتي نذكر منها ما يلي:

- ارتباطها بمجال التقنيات الحديثة والتعامل مع صناعات أخرى (التعامل مع المنتجات الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني، الاهتمام بأساليب النقل والتحضير والتخزين للمواد الأولية، الارتباط بصناعة الحفظ والتعبئة والتغليف وصناعة الآلات).
- ضرورة مواكبة التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع المنتجة وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف، مع التغيير في الشكل أو الغلاف أو استعمال مواد جديدة.
- التدخل الكثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات حتى في الدول الأكثر انفتاحا من اجل دعم بعض المنتجات الزراعية والاستراتيجية الساهمة في تحقيق الامن الغذائي، وكذلك بسبب الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية.

---

[1] نورهان قرون، "قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر"، ***المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية***، م.8، (2017/05/30)، ص ص. 161،162.

- تتميز هذه الصناعات في الدول النامية بأنها تعتمد على الخبرات المتوارثة والايدي العاملة بكثافة تطور المؤسسات العاملة في القطاع.[1]

❖ **دور الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي**

أكدت دراسة المنظمة الغذائية والزراعة للأمم المتحدة :FAOأن المنتجات الغذائية تساهم في تعزيز الامن الغذائي من خلال:

1.تخفيض خسائر ما بعد عمليات الحصاد والتي تصل في الحبوب إلى 30% و 50% في الجذور والدرنات و70% في الفواكه والخضر.

2. تمديد مدة حياة المنتوج وتسهيل وصوله إلى المناطق الريفية التي يتمركز فيها السكان.

3. إضافة قيمة للسلع وبذلك ترتفع الدخول ويتم خلق فرص عمل إضافية على مدى سلسلة الغذاء من الانتاج الى الاستهلاك.

4. تحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها نظرا لالتزامها بالمعايير ومواصفات الإنتاج العالمية مثل *أنظمة الحاسبHACCP ، والتي هي عبارة عن أنظمة تضمن سلامة المنتج من المخاطر المختلفة.

وقد خلص تقرير التنمية الدولي لسنة ،2008 إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي والاستثمار فيه نظرا للتأثيرات الجوهرية المتعددة الناتجة عن ذلك كونها " تولد الطلب على المنتجات الزراعية والمدخلات والخدمات المرتبطة بها، وتخلق فرص عمل وتعزز المداخيل وتساهم في اضافة القيمة وتزويد موارد القطاع العام وإمكانية الوصول إلى الاسواق، ويمكن تسييرها بصغار المساهمين الزراعيين. [2]

[1] أحلام بوقفة، سارة علالي، ***آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر***، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: الصناعات الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو (جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة– مخبر البحوث والدراسات التسويقية، 2019).

[2] مصطفى بوعموش، ***الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023/2022)، ص ص. 37-40.

وعليه يمكن لقطاع الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا أن يساهم في تحقيق الامن أو تحسينه من عدة مداخل من بينها:

أولا: ركائز الصناعات التحويلية الغذائية:

تقف ركائز الصناعات الغذائية كأحد الأركان الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن الغذائي، إذ تتجلى أهميتها في توفير الغذاء الآمن والمستدام للسكان. يتضح أن هذه الصناعات تعد منظومة متكاملة تعتمد على عدة عوامل أساسية لضمان استمراريتها وتطويرها نحو الأفضل.

1- توفير المواد الأولية:

يشكل سبيلًا حيويًا لاستمرارية عمل الصناعات الغذائية، إذ تتطلب عمليات التحويل والإنتاج وجود مواد أولية ذات جودة عالية. لذا، يتعين على الدول الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي واستخدام التكنولوجيا العتاد الفلاحي، الأسمدة والبذور الجيدة، ويكون دور التكنولوجيا الحديثة في زراعة المحاصيل وتربية المواشي لضمان توفر هذه المواد بشكل مستدام. وفي حال عدم توفر هذه الشروط فإن مستقبل هذه الصناعات سيبقى مرهونا بالإمدادات الخارجية عبر استيراد المواد الأولية وبالتالي سوف يؤثر على مسار تطورها.

2- التكنولوجيا الحديثة:

يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية ليس فقط زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، بل أيضًا تلبية متطلبات السوق المتغيرة باستمرار وتحسين جودة المنتجات. إذ يعد التحول نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة ضرورة ملحة لبقاء الصناعات الغذائية في خضم التحديات الاقتصادية والبيئية.

3- اليد العاملة:

يأتي دور اليد العاملة المؤهلة في تطوير الصناعات الغذائية، حيث يجب توفير التدريب المناسب وتطوير مهارات العمال للتأكيد على جودة المنتج وزيادة الإنتاجية.

وبالتالي، يمكن لتحسين كفاءة العمالة المحلية أي تأهيل اليد العاملة والكوادر المناسبة[1] لاستعمال التكنولوجيا الموجهة لقطاع ما، لان يسهم بشكل كبير في تعزيز الصناعات الغذائية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

4-البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية:

يجب على الدول الاهتمام بتطوير الأسواق الداخلية والخارجية لمنتجاتها الغذائية، وذلك من خلال تحسين الجودة وتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع، وإقامة نظم لرقابة الجودة تضمن تلبية متطلبات الأسواق المحلية والعالمية.[2]

5- الاستثمار:

يجب توفير بيئة استثمارية ملائمة لقطاع الصناعات الغذائيةوتوفير المناخ المناسب لها، ، تشجع على جذب الاستثمارات وتعزز الابتكار والتطوير في هذا المجال، مما يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرة القطاع على التنافسية العالمية، يعتبر من المؤشرات التي تدل على تحقيق المردودية والفعالية الاقتصادية اللازمة وذلك من أجل القدرة على مواجهة التحديات التي ستواجه مؤسسات الصناعات الغذائية مستقبل، فالتسهيلات الحكومية والتخفيف من التحديات، والعقبات التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع تمثل أساسًا لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وإذا لم تتوفر هذه التسهيلات، فإن الدولة ستجد نفسها في وضعية تبعية للأسواق العالمية، حيث ستضطر لتصدير المنتجات الزراعية الخام واستيراد المنتجات النهائية بأسعار مضاعفة، مما يعرضها لخطر الاعتماد الخارجي والتقلبات السوقية العالمية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نفهم أن تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية له أثر إيجابي متعدد الأوجه على الاقتصاد الوطني. فعلى سبيل المثال، يعمل زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية على تحفيز النشاط الصناعي المتعلق بتحويل هذه المنتجات إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك. وبالتالي، يمكن أن تساهم هذه الصناعات في تعزيز

[1] بوعموش، ***مرجع سابق***، ص 37.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.38.

الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من التهجير الريفي إلى المدن.

6- تشجيع انتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:

علاوة على ذلك، يجب أن نولي اهتمامًا خاصًا لتطوير البنى التحتية في المناطق الريفية لدعم الصناعات الغذائية المحلية، بما في ذلك تحسين قدرات التصنيع والتوزيع وتطوير السوق المحلية. ومن خلال توفير هذه البنى التحتية اللازمة، يمكننا تحقيق التوازن بين العرض والطلب المحليين والعالميين، وبالتالي تعزيز الاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقلالية الغذائية إذا، يجب أن يكون لدى الدولة دور فاعل في توفير البيئة الملائمة للاستثمار في الصناعات الغذائية، وذلك من خلال إنشاء سياسات تشجيعية وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، وضمان حماية حقوقهم وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية. وبذلك، يمكننا الحد من الاعتماد الخارجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وبالتالي تعزيز الاستقلالية والتنمية المستدامة في البلاد.

وبالتالي، يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تكامل الجهود بين القطاعين الزراعي والصناعي، وتوفير البنية التحتية اللازمة والدعم الحكومي لتطوير الصناعات الغذائية وضمان استدامتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.[1]

❖ **أهمية الصناعات التحويلية الغذائية:**

يعتبر الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية قضية مركزية يتم التفكير فيها ودراستها على نطاق واسع. تسهم هذه الصناعات في تحويل المواد سريعة الفساد إلى مواد أكثر استقرارًا، مما يسمح بتخزين بعضها لفترات زمنية متفاوتة، وبالتالي يؤدي هذا التحول إلى توفر مجموعة متنوعة من المواد الغذائية على مدار العام، ويشمل ذلك التعبئة بالتجميد والتجفيف، بالإضافة إلى ذلك تلعب هذه الصناعات دورًا في تنظيم التجارة للمواد الغذائية

[1] بوعموش، ***مرجع سابق***، ص ص.39،40.

حيث يتم تقليل الضغط على الأسعار خلال مواسم الإنتاج الزائدة مما يساعد في توجيه الكميات الفائضة إلى المصانع بشكل فعال ومن ثم يسهم ذلك في تحسين الأداء الاقتصادي لهذا القطاع، بالنظر إلى طرق حفظ الأغذية مثل التجفيف، فإنها تساهم في تقليل وزن الغذاء وتكاليف الشحن إلى مسافات بعيدة، كذلك تعمل الصناعات الغذائية على توفير غذاء ذي قيمة متجانسة بتكلفة نسبياً منخفضة مقارنة بالمنتجات الطازجة مما يعزز الصناعات المرتبطة بها، ومن الجوانب الأخرى تسهم هذه الصناعات في تحسين الزراعة من خلال توفير أصناف ذات نضج متجانس، مما يضمن جودة المنتج النهائي. كما تُسهم في إعداد مواد غذائية تلبي متطلبات المرضى والأطفال دون التأثير على صحتهم، وبفضل تنوع مصادر الغذاء وتحسين التكنولوجيا، يمكن إنشاء عمليات تصنيع غذائي حديثة تتوافق مع الوضع الاقتصادي الراهن، مما يسهم في حفظ الثروة السمكية وتوفير فرص عمل جديدة.[1]

[1] عاشور حيدوشي، ليلى غفوري، عز الدين وادي، "أداء فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره"، ***مجلة الاقتصاد الصناعي***، م.12، ع.1 (2022)، ص.79.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي:

تتأثر قضية الامن الغذائي بعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ولكي تبرز الدراسة الامر بشكل واضح ستأخذ الابعاد، والمستويات المختلفة لمشكلة الغذاء، وستتناول كذلك العوامل التي تأثر على الامن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الامن الغذائي أنواعه وركائزه:

1- مفهوم الامن الغذائي:

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعةFAO:**

عرفته منظمة الأغذية بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف، ومأمون يلبي احتياجاتهم التغذوية واذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط .

- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعيةAOAD:**

عرفت الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل القطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.

- **تعريف منظمة الصحة العالمية(OMS) :**

هو كل الظروف والمعايير الاساسية اللازمة [1]خلال عمليات انتاج وتصنيع وتوزيع واعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمي،

[1] نور الهدى محمدي،نور الهدى حفصاوي"دراسة واقع الامن الغذائي في الجزائر"مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ص196

فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الانتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الاخير .

ويرتكز هذا التعريف على ثلاث ركائز أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الامن الغذائي وهي:

- توافر السلع الغذائية .
- توافر السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .
- اسعار السلع في متناول المواطنين.

عن خبراء المجموعة الأوروبية (EC) فإن الأمن الغذائي هو إخفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، وأن تحقيقه يعتمد على العمل من أجل الوصول إلى توفير لكافة شرائح المجتمع المواد الغذائية الكافية لإنتاج الطعام والحصول عليه، وأن يكون استعمال تلك المواد عن طريق الوسائل التي تحقق أعلى النتائج. (ع. الرماحي، 24).[1]

- **تعريف البنك الدولي:**

هو إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائي لقدر ما، عندما يصبح هذا القدر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الازمة واوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولي.

- **تعريفه لدى منظمة الأمم المتحدة :**

يعني الأمن الغذائي "ضمان أن تتاح لجميع أفراد المجتمع في كل الأوقات فرص الوصول من الناحية المادية والاقتصادية معا إلى احتياجاتهم من الأغذية الأساسية والتي

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 198 -170.

تتمثل في 2200 سعر حراري يوميا إضافة إلى المغذيات الدقيقة والمعادلة المقدرة0.75 جرام من البروتين لكل كيلو غرام من الوزن يوميا للبالغين".[1]

لتحقيق الأمن الغذائي، يجب على الدول ألا تكتفي بالإنتاج المحلي أو الاعتماد على الواردات فقط، بل ينبغي لها اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان الحصول المتوازن على الغذاء. يجب أن تتوفر الأطعمة الأساسية بشكل مستمر وآمن من الناحية التغذوية لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان، ويجب أن تكون هذه الموارد مستقرة حتى في ظل الظروف القاسية، ويجب أن يكون الجميع قادرًا على الوصول إليها بغض النظر عن الظروف الاقتصادية أو الأزمات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تأخذ الدول في الاعتبار التوازن بين الإنتاج المحلي والاعتماد على السوق الدولية، مع مراعاة استدامة الموارد وضمان استقرار الأسعار.

2- المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

تعريف الاكتفاء الذاتي:

يعرف على أنه سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، اما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج الى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم انتاجه محليا او تم استيراده من خارج الوطن، لذلك يحسب بالعلاقة التالية:

(درجة الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي /المتاح للاستهلاك) (*100)

وهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي، 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي و يحدث هذا عندما يتساوى الناتج المحلي مع المتاح للاستهلاك، و انعدام الاكتفاء الذاتي هو عندما يزيد المتاح للاستهلاك على الإنتاج المحلي ومنه عجز غذائي .

[1] نسمة بوعرعارة، حنان قريشي، ***دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص.45.

وأيضا هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا ومن ثم فهو يعني الامن الغذائي دون حاجة الى الاخرين، أي ان القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (السوق المشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا، في تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان بصورة كاملة.

- **تعريف أمان الغذاء:**

عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه، توفير جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الامن والموثوق به صحيا والملائم للاستهلاك، من خلال هذا التعريف إن قضية أمان الغذاء عبارة عن مجموعة من العمليات المتتالية والمتكاملة بدء بعملية الإنتاج الى عملية الاستهلاك.

- **تعريف التبعية الغذائية:**

هي مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجة الحالية للغذاء، وتعرف بانها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان، وخضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدولة المحتكرة والمصدرة للغذاء.[1]

- **تعريف الفجوة الغذائية:**

يشير الى الفارق الحاصل بين كمية الانتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات...الخ.[2]

كذلك تتمثل الفجوة الغذائية في الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء، ويتم تامين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

---

[1] بوعرعارة، ***مرجع سابق***، ص.46.

[2] حسني علي، ***دور السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة***، مذكرة ماستر(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.17.

انعدام الأمن الغذائي:

يعرف بانه الحالة التي تنشأ عن عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، مما يضطرها إلى الاعتماد على وارداتها من الخارج. يمكن أحيانًا تعبير الفجوة الغذائية عن نقص في الإنتاج المحلي لتلبية حاجات الاستهلاك، وهي عملية تشمل اقتناء المنتجات واستخدامها ثم التخلص من الفائض، أو استهلاك المنتجات بشكل نهائي دون تحويلها لأغراض أخرى. يُشير مصطلح التبعية الغذائية إلى عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية دون الاضطرار إلى الاعتماد على الواردات الخارجية، ويمكن أن يؤدي أي نقص أو اختلال في هذه الواردات إلى نقص في التغذية وانتشار الأمراض وحتى المجاعة.

يُعرف **المساعدات الغذائية** بأنها تقديم السلع الغذائية من دولة إلى أخرى بشروط ميسرة، بهدف مساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته الغذائية. تُستخدم المساعدات الغذائية لأغراض الإغاثة للضحايا في حالات الصدمات الاقتصادية والكوارث البيئية، وتدعم مشاريع الإغاثة والتنمية. وتشمل المساعدات الغذائية أيضًا التداخلات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء على المدى القصير والطويل، سواء تم تحويلها عبر موارد دولية أو قومية.

تعود أصول المساعدات الغذائية إلى عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث بدأت في أشكال مختلفة ولم تكن مرتبطة بمشكلات الأمن الغذائي بالدول المتلقية بشكل كبير. تمثلت هذه المساعدات في تقديم سلع غذائية مجانية أو بأسعار مخفضة كهبة أو بشروط ميسرة، وتم استغلالها لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية في البلدان المستفيدة. [1]

[1] بوعموش ***مرجع سابق***، ص. 9.

سوء التغذية:

في تقرير منظمة الزراعة والتغذية جاء أنه 60% من سكان الدول النامية أي أكثر من مليار شخص يعانون الجوع الذي أدى الى وفاة ما يقارب 35 مليون شخص منهم في كل عام، وكما ورد أنه خلال كل اربعة وعشرين ساعة أكثر يموت من مائة شخص بسبب المجاعة والامراض الناجمة عن سوء التغذية كما أن ثلاثة أرباع فقراء العالم، يعيشون في مناطق ريفية ويكسبون قوت يومهم من الزراعة.[1]

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه ظاهرة ديناميكية تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، حيث يعاني الأفراد خلالها من إنعدام الأمن الغذائي، مما يترتب عليه تنازلات من جانب الأسر الضعيفة لتلبية احتياجاتها الغذائية المحدودة، مما يؤدي في النهاية إلى الانخفاض التدريجي في مستوى الاستهلاك الغذائي والتغذية المناسبة.

ينقسم الامن الغذائي الى صنفين: الامن الغذائي المزمن والمؤقت كل منهما له مميزاته وهي موضحة في الجول التالي: [2]

الأمن الغذائي	الامن الغذائي المزمن	الامن الغذائي المؤقت
هو:	طويل الاجل او ثابت	قصير الاجل او مؤقت.
يحدث عندما:	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن.	يكون هناك انخفاض مفاجئ في القدرة على انتاج الغذاء، او في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة التغذية جيدة.
ينتج عندما:	حدوث فترة طويلة من الفقر، الافتقار الى السلع، عدم كفاية فرص الوصول للموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات القصيرة الاجل في توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية

[1] حمزة دبار، ***دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005_2016)***، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2019/2018)، ص.24.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 29.

		في انتاج المواد الغذائية المحلية داخل الاسر.
يمكن التغلب عليه من خلال:	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الائتمان). الشعوب التي تعاني من انعدام الامن الغذائي تحتاج الى الوصول المباشر للغذاء من اجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية.	ان عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

المصدر: حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة، مقاربة مفاهيمية نظرية الامن الغذائي دراسة واقع الغذاء العربي.ص 7

❖ ركائز الأمن الغذائي:

ركائز الأمن الغذائي تمثل أساساً أساسياً لضمان استقرار واستدامة توفير الغذاء للمواطنين داخل الدولة. الأمن الغذائي يتضمن عدة جوانب منها:

1- الوفرة:

الوفرة تعني توفر الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات سكان الدولة، مما يتطلب توافقاً بين الموارد الغذائية المتاحة والطلب الكلي عليها دون تسجيل نقص أو ندرة في الإمدادات الأساسية. في حالة عدم توفر الكميات اللازمة محلياً، يتم استيراد الغذاء من الخارج.

2- استقرار التموين:[1]

يعتبر استقرار التموين أحد أهم ركائز الأمن الغذائي، حيث يجب أن يكون الغذاء متاحاً للفرد في جميع الأوقات وتحت جميع الظروف، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية

[1] يعقوب تواتي، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والامن الغذائي في الجزائر"، ***مجلة السياسة العالمية***، م.6، ع.1(2022/06/05)، ص ،652.

والكوارث الطبيعية، دون أن يكون معرضاً للانقطاع. ولذلك، يجب أن يضمن الدولة توفير السلع الغذائية بشكل مستمر ومنتظم في الأسواق المحلية قبل النظر في تصديرها إلى الخارج.

3- القدرة الشرائية:

تمثل القدرة الشرائية قدرة الأفراد على اقتناء المواد الغذائية اللازمة، سواء من خلال زيادة الأجور أو تخفيض الأسعار. تلعب الدولة دوراً فعالاً في تحقيق توازن هذه المعادلة، حيث تسهم القدرة الشرائية للعملة الوطنية في تحديد مدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الغذائية وتحسين مستوى المعيشة. بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، تشمل القدرة الشرائية أيضاً الوصول إلى المعلومات الضرورية التي تساعد الأفراد على اتخاذ القرارات الغذائية الصحيحة، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الفردي والجماعي.[1]

المطلب الثاني: تنظيم الأمن الغذائي:

تتأثر قضية الامن الغذائي بعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ولكي نبرز الامر بشكل واضح سنأخذ الابعاد المختلفة لمشكلة الغذاء، وسنتناول كذلك العوامل التي تأثر على الامن الغذائي والأسباب التي تؤدي الى العجز الغذائي.

❖ **أبعاد الامن الغذائي:**

عرف الانسان مسألة الامن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي مسألة مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الابعاد المتعددة ثلاثة أساسية لها دلالتها واثارها الواضحة في كل بلدان العالم.

[1] المرجع نفسه 653.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للأمن الغذائي يشكل جزءاً حيوياً من النقاشات السياسية والأكاديمية المعاصرة، إذ يتناول بشكل شامل ومحدد جوانب متعددة تتعلق بتوفير واستدامة إمدادات الغذاء وتأمينها للمجتمعات. يتمحور هذا البعد حول فهم عميق لتحليل الطلب والعرض على الغذاء، بما في ذلك تقدير حجم الفجوة الغذائية وتقدير المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية واستقرار أسواقها.

تتأثر هذه الجوانب بعدة عوامل، من بينها تزايد السكان واستغلال غير مستدام للموارد الطبيعية، مما يفرض عبئاً اقتصادياً على الدول ويهدد الأمن الغذائي. على سبيل المثال، يواجه العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر، تحديات بالغة فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء نظراً لاعتمادها بشكل كبير على واردات السلع الغذائية، مما يجعلها عرضة لتأثيرات التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

يعتبر الدعم الحكومي لأسعار السلع الغذائية في السوق المحلية وتحقيق توازن في المقدرة الشرائية للمواطنين من بين الآليات الرئيسية للحفاظ على الأمن الغذائي. كما تلعب السياسات الاقتصادية الوقائية دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من التأثيرات السلبية لتحرير تجارة المنتوجات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية يمكن أن يسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

وبالتالي تتجلى أهمية توفير الغذاء في ضمان استقرار المجتمعات وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر توفر الغذاء من الأساسيات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة حياة الأفراد واستقرارهم الاجتماعي والاقتصادي. فعندما يتم تلبية احتياجات المجتمع

من الغذاء، سواء كان ذلك من مصادر محلية أو خارجية، فإن ذلك يضمن تحقيق توازن في متطلبات الحياة اليومية وتحفيز النمو الاقتصادي.[1]

إن توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة مرتفعة يسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي للمجتمع، حيث يشعر الأفراد بالأمان الغذائي وثقة في قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وبالتالي، يتأثر هذا الشعور بشكل إيجابي على معدلات التنمية الاقتصادية، حيث يتسنى للأفراد أن يلعبوا دوراً فاعلاً في عمليات الإنتاج والابتكار والتنمية الاقتصادية.

إن فهم دور الغذاء كعنصر أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية يتطلب تبني سياسات وإجراءات تشجيعية لضمان توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. كما يتطلب الأمر استثمارات في البنية التحتية الزراعية ودعم القطاع الزراعي بما يضمن تحقيق الإنتاجية الزراعية المستدامة. من هذا المنظور، يعد تحقيق الأمن الغذائي أحد الأولويات الوطنية والعالمية التي يجب التركيز عليها لضمان التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: البعد السياسي:

يعتبر الغذاء سلاحاً استراتيجياً يستخدمه بعض الدول الرائدة في القطاع الزراعي كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تستغل هذه الدول حاجة الدول النامية والفقيرة، التي تفتقر للقدرات اللازمة لإنتاج الغذاء بما يكفي، بهدف فرض سيطرتها عليها والتأثير على سياساتها، مما يجعلها تتبع توجيهاتها وتبقى تحت سلطتها.[2]

تظهر هذه السياسة بوضوح من خلال تحكم الدول المتقدمة في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة، حيث تسيطر على كمياتها العالمية وأسعارها، مما يعكس النفوذ الاقتصادي والسياسي لتلك الدول في السوق العالمية.

---

[1] حفياني شوقي، **تحديات الامن الغذائي في العالم العربي**، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2023/2022)، ص 51

[2] المرجع نفسه ص 52.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة تعتبر المسؤولة الأساسية عن تأمين الغذاء لمواطنيها، وذلك من خلال سياسات تعزز الاكتفاء الذاتي وتضمن الوصول إلى الغذاء الصحي والمتوفر بكميات كافية. ومن هنا، يكمن دور الدولة في تحقيق التوازن بين الاستقلال الوطني والتعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، يتجلى البعد السياسي للأمن الغذائي في مسألة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي، حيث يمكن للدول المتقدمة والشركات الدولية أن تسيطر على سوق الحبوب وتستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. كما يمكن أن تكون الدول التي تعتمد بشكل كبير على المعونات الغذائية عرضة للضغوط السياسية، مما يعرض استقلالها وقدرتها على اتخاذ القرارات السياسية المستقلة للخطر.

وتُظهر النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في بعض الدول الآثار السلبية على التنمية الزراعية واستدامتها، حيث يؤدي تعطيل المشاريع التنموية وتفاقم مشكلات الفقر والجوع وانتشار الأمراض إلى زيادة التوترات السياسية وتعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي:

ينطوي مفهوم الامن الغذائي على بعدين أساسين، البعد الأول يعرف بالبعد الاجتماعي الذي يعتبر أن الغذاء من بين حقوق الانسان التي لا يمكن التعدي عليها أو حرمانه منها، والبعد الثاني هو البعد الثقافي المتعلق بدرجة كبيرة بمعتقدات الافراد:

أولا: البعد الاجتماعي

الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي يشكلان جانبين لا يمكن فصلهما في أي دولة. فنقص الأمن الغذائي يؤدي إلى زيادة الاضطرابات داخل الدول، إضافة إلى كونه عاملاً أساسياً في تأمين الموارد الغذائية لأفراد المجتمع. تأثير نقص الغذاء والسلع الأساسية على

[1] روميساء مرواني، ***مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول (دراسة حالة الجزائر) 2019-2020***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2020/2019)، ص ص.16-19.

تصرفات الأفراد يؤثر سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُعَدُّ الفرد من أهم عوامل التنمية في المجتمع وحقه في الغذاء يجب أن يكون مضموناً. تحقيق حقوق الإنسان يعني ببساطة أن كل إنسان، بغض النظر عن جنسيته أو أصله أو وضعه الاجتماعي، يملك حقوقاً طبيعية محددة معترف بها، بما في ذلك الحق في الحصول على الغذاء والحفاظ على الصحة. وتحمل الحكومات مسؤولية توفير الغذاء بكميات كافية وبجودة ملائمة وبأسعار معقولة، وتعتبر هذه الخطوة جزءاً أساسياً من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة عدم كفاية الغذاء نتيجة للفجوة بين العرض والطلب، يمكن أن يؤثر هذا على سلوكيات وتصرفات الأفراد، مما يؤثر بدوره على الوضع الاجتماعي بشكل كبير.

يمكننا توضيح هذا الجانب من خلال نقطتين:

- **التزايد المستمر في عدد السكان:**

يزيد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، وقد تكون مشكلة النمو السكاني السريع نتيجة وسبباً في نفس الوقت للفقر.

- **المستوى الداخلي:**

يلعب دوراً هاماً في توفير الغذاء للأفراد، وبالتالي فإن الأفراد الذين يعيشون دون مستوى الخط الفقر يعانون من نقص التغذية، وتؤدي زيادة أسعار الغذاء إلى زيادة نسبة الدخل المستهلكة على الغذاء.[1]

ثانيًا: البعد الثقافي:

يتميز البعد الثقافي بتفرده حيث لا يتطلب قرارات سياسية أو تدخلات رسمية، بل يعتمد بشكل أساسي على معتقدات الفرد ودلالاتها في سياق الأرض والعمل الفلاحي. يعتبر تأثير البعد الثقافي على الأمن الغذائي أكثر من مجرد قدرة الشعوب على ابتكار طرق متعددة

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 19،20.

للزراعة تتناسب مع وضعهم وظروفهم، بل يتعلق بحقهم في تقدير مصيرهم ممزوجًا بحقهم في الغذاء.[1]

ثالثًا: البعد البيئي:

تعرف البيئة، وفقًا للمادة 07 من القانون 03-10، بأنها الموارد الطبيعية الحيوية وغير الحيوية مثل الهواء والجو والماء والأرض والحيوانات. يشهد القطاع الزراعي لأي دولة تدهورًا حادًا نتيجة غياب الاهتمام بالبعد البيئي في السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية، مما يؤدي إلى انتهاكات في البيئة التي تتسبب في تدهور الإنتاجية.

رابعا: البعد الصحي :

البعد الصحي يظهر أثرًا سلبيًا بسبب أزمة الغذاء، سواء كانت بسبب نقص الغذاء الكمي أو سوء التغذية النوعي، على صحة الإنسان. هذه الأزمة تؤثر أيضًا على النشاط الزراعي، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية وتراجعها. تشير التقارير المختصة إلى وجود فجوة تغذوية كبيرة، حيث يحصل الفرد العربي على سعرات حرارية أقل بشكل أساسي من المستوى العالمي المطلوب. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن الفرد العربي يحصل على سعرات حرارية تمثل فقط 76.6٪ من متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد الأمريكي. وهو الأمر نفسه ينطبق على نسبة البروتينات في وجبة الغذاء، حيث تمثل نسبة البروتينات في الوجبة الغذائية للفرد العربي فقط 47.7٪ من وجبة الفرد الأمريكي. على الرغم من تحسن نصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية في بعض الدول العربية، إلا أن هذه النسبة ما زالت منخفضة بالمقارنة مع المعايير الدولية المتفق عليها.[2]

❖ **مستويات الامن الغذائي:**

مستويات الأمن الغذائي تتفاوت وتتدرج بحسب الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم. تتراوح هذه المستويات من مستوى الكفاف كحد أدنى إلى المستوى المحتمل كحد أقصى. يُفهم

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.21.

[2] حفياني، ***مرجع سابق***، ص.53.

المستوى المحتمل على أنه القدرة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى مستوى يمكنهم من القيام بأنشطتهم الإنتاجية بشكل مُناسب. تتضمن مستويات الأمن الغذائي:[1]

- مستوى الكفاف:

يعكس قدرة الدولة على إنتاج جميع المواد الغذائية المطلوبة محلياً، ويُقيم من خلال فجوة الغذاء في الميزانية العامة للبلد. يُعبّر أيضًا عن القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للحفاظ على حياة الأفراد. هذا المستوى يتوافق مع مفهوم حد الفقر، حيث يعتبر توفر الدخل اللازم ضرورياً للحصول على الغذاء الأساسي.

- المستوى الوسطي:

يتجاوز هذا المستوى مستوى الكفاف ويتعلق بظاهرة سوء التغذية، حيث يُعبّر عن نقص المكونات الأساسية للغذاء دون الضرورة لنقص الغذاء بشكل كلي. ويمس هذا المستوى ظاهرة سوء التغذية والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية اللازمة لجسم الانسان فلا يعني سوء التغذية بالضرورة نقص الغذاء.

- المستوى المحتمل:

يشير إلى توفير الحد المطلوب من السعرات الحرارية وفقًا للمعايير الدولية المتفق عليها، ويتعلق بمعادلة العرض والطلب على الغذاء، حيث يزداد المستوى المحتمل كلما زاد دخل الفرد وزادت قدرته على الإنتاج والكفاءة، مما يؤدي إلى رفع مستوى الناتج القومي والتنمية الاقتصادية.

-عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج أو التخزين أو التجارة .

[1] حفياني، ***مرجع سابق***، ص ص. 50،51.

– الطلب على الغذاء وسبل الحصول عليه سواء من خلال إنتاجه في البيت أو شرائه من السوق أو من تحويلات الغذاء بصورها المتعددة.[1]

❖ **أشكال الامن الغذائي:**

1-الامن الغذائي المطلق: (الاكتفاء الذاتي)

يتعلق الأمن الغذائي المطلق بقدرة الدولة على إنتاج الغذاء بما يفوق الطلب المحلي أو يوازيه، ويُشار إليه أيضًا بمصطلح الاكتفاء الذاتي في الغذاء. يُحدد مستوى الاكتفاء الذاتي بنسبة أو درجة توافر السلع الغذائية المحلية مقارنة بالطلب المحلي كما يلي :درجة الاعتماد الذاتي = (المتاح للاستهلاك / الإنتاج المحلي) × 100 .ويُحدد نصيب الفرد من الغذاء كما يلي :نصيب الفرد من الغذاء = (كمية المواد المنتجة في السنة + الكمية المستوردة أو المخزنة خلال نفس الفترة – الكميات المفقودة خلال النقل أو التخزين أو التي تستخدم كعلف أو لأغراض أخرى غير الاستهلاك البشري) / أعداد السكان .حصة الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية = تحويل كل المواد الغذائية المتوفرة إلى ما يعادلها من السعرات الحرارية . ويُحسب المتاح للاستهلاك كما يلي :المتاح للاستهلاك = الإنتاج + الوارد – الصادر . وبالتالي، فإذا كانت النسبة مثلاً 75٪، فهذا يعني أن الإنتاج المحلي يغطي 75٪ من احتياجات المواطنين من المادة الغذائية المعينة، وكلما زادت هذه النسبة، زاد مستوى الاكتفاء الذاتي.

ونشير هنا إلى أن هذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، الا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .[2]

---

[1] ريم قصوري، ***الامن الغذائي والتنمية المستدامة***، مذكرة ماجيستر (جامعة عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2011)، ص ص.70،71.

[2] بوخاء رميساء، عبداوي خلود، ***استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والتحديات التي تواجهها***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2022/2021) ص11.

هذا المستوى يحدد مفهوم الأمن الغذائي تحديدًا بشكل مطلق، حيث توجه إليه عدة انتقادات، من أبرزها:

– يُعتبر مفهومًا عامًا، غير واضح وغير واقعي، حيث يُعتبر شعارًا أكثر من كونه سياسة يمكن تنفيذها.

– يُفوت على الدولة إمكانية الاستفادة من المزايا النسبية التي توفرها التجارة الدولية، مما ينطوي على الانعزال والمقاطعة التجارية مع البلدان الأخرى.

– في سياق العولمة الاقتصادية، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة البديلة المثلى للبدائل المطروحة دون تمييز بين الإنتاج المحلي والإنتاج الخارجي.

– إن توافر السلع الغذائية لا يعني بالضرورة توفر فرص الوصول إليها واستهلاكها من قبل جميع فئات المجتمع.

– تحقيق الأمن الغذائي المطلق يرتبط بشكل أساسي بالموارد المتاحة والاستغلال الأمثل لها، مما ينطوي على تحمل تضحيات اقتصادية واجتماعية مرتفعة.

– إنتاج السلع الغذائية بدون مراعاة تكلفة إنتاجها وجدواها الاقتصادي والبيئي يُعد من جوانب التحديات.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن الأمن الغذائي المطلق يشير إلى قدرة الدولة على إنتاج كميات من الغذاء تفوق بكثير ما يحتاجه سكانها.

2-الأمن الغذائي النسبي :

بالنقيض من المستوى المطلق للأمن الغذائي، يعني الأمن الغذائي النسبي قدرة الدولة على تلبية جزء من احتياجاتها الغذائية. وببساطة، فإن الأمن الغذائي النسبي يعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع الغذائية جزئيًا أو كليًا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم. وبناءً على ذلك، فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يهدف في الأساس إلى توفير المواد اللازمة

لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع بالميزة النسبية التي تؤهل البلد لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى.[1]

ويعني الأمن الغذائي النسبي أيضًا قدرة دولة ما على توفير بعض السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بشكل منتظم. وبالتالي، فإن الأمن الغذائي لا يعني أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، ولكن يعتمد على توفير أكبر كمية ممكنة من الغذاء بطرق اقتصادية تراعي الميزة النسبية للدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وذلك بحدود الموارد والقدرات المتاحة. ويجب أن تتميز منتجات الدولة بالقدرة على المنافسة، مما يسمح لها بتحقيق رصيد من العملات الأجنبية يمكنها من استيراد باقي احتياجاتها من المواد الغذائية التي لا تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها.

3- الأمن الغذائي الصوري او الظاهري:

يحدث عندما يقوم بلد ما بتغطية انتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90% مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات، فان هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر امنه الغذائي امنا ظاهريا فقط.

يعني ان الدولة لا تظهر ما تستورد وتظهر ما تملك فقط حيث انها تملك جزء صغير جدا من مكون المادة وتستورد أكثر مما تملك أي ان معظم المواد المكونة مستوردة، فهي لا تعبر عن الواقع الصحيح لذلك نقول امن ظاهري.

4- الأمن الغذائي المستدام:

هو توفير الغذاء السليم والامن الصحي للأجيال الحالية دون تضييع حق الأجيال القادمة مستقبلا في الحصول على نفس المستوى او أحسن من الغذاء، أي انه ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوما، فهو موقف ديناميكي يعكس العلاقة بين السكان المتزايدين واحتياجاتهم من الغذاء.

[1] المرجع نفسه ص 12.

ويكمن التحدي الذي يواجه صانع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الامن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة.[1]

ويجدر بالذكر أن الأمن الغذائي الحقيقي يرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية للدول.، ومن بين هذه المتغيرات نذكر:

1- المتغيرات الداخلية:

المتغيرات الداخلية تشير إلى العوامل المرتبطة بالظروف الداخلية للبلد. وتتضمن هذه العوامل:

- حجم السكان ومستوى احتياجاتهم، وما يتوافق معه من إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية. فعلى سبيل المثال، في الجزائر، نجد أن هناك تبعية غذائية كبيرة للخارج نظرًا لعدم قدرة البلاد على توفير كل المتطلبات الغذائية التي يحتاجها الأفراد بسبب قصر الإمكانيات الإنتاجية عن المستوى المطلوب.

- الدخل الحقيقي في المجتمع وتوزيعه بين السكان بطريقة تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية. فالتوزيع غير المتساوي للدخل ووجود طبقات فقيرة ومعوزة يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، خاصةً في ظل عدم تشجيع الأفراد على استحداث أنشطة جديدة تساهم في تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل.

- التوزيع الجغرافي الذي يؤثر على معيشة الأفراد بسبب قلة الموارد المتاحة لهم نتيجة لسوء التوزيع الجغرافي. بالإضافة إلى ذلك، الدول التي تعاني من الحروب قد تؤثر على مستوى معيشة الأفراد وتمنعهم من ممارسة نشاطاتهم والاستثمار في الموارد.

وبالرغم من تأكيد السياسيين في الجزائر على التوزان الجهوي في المشاريع لخلق تنمية شاملة والحد من الهجرة الريفية نحو المدن، فإن الواقع يظل على حاله من خلال بقاء المناطق الفقيرة والمهمشة على حالها، وعدم توفير أدنى ظروف للحياة. هذه المناطق التي من الممكن

[1] المرجع نفسه ص 13.

أن تسهم في نهضة الجزائر فلاحيًا، لو توفرت لها شروط العيش الكريم والدعم المالي اللازم.[1]

2-المتغيرات الخارجي:

المتغيرات الخارجية تشمل الظروف الاقتصادية الخارجية المحيطة بالدولة، وتتضمن:

- سياسة اقتصاد السوق التي أدت إلى ضغط من جهات أجنبية، مثل المؤسسات المالية الدولية، على غالبية الدول النامية والاشتراكية. هذه السياسة تتسم بتحرير المبادلات التجارية وأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى إلغاء حماية الإنتاج الوطني وإلغاء الدعم عن بعض المواد الغذائية، وبالتالي يزيد من تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول النامية.

- موارد النقد الأجنبي التي تتحقق عن طريق فائض الصادرات.

- سوق الغذاء العالمية ومدى توافرها واستقرار أسعارها.

- الفائض من المعروض العالمي من الغذاء مثل المؤونات والمساعدات التي تقدمها الهيئات الدولية، ومدى استقرارها.

- في ظل وجود طرف محتكر للإنتاج والتكنولوجيا يمكنه رفع قدراته الإنتاجية، وطرف آخر يحاول اللحاق بركب النمو، يكون المتحكم في مصير شعوب العالم الثالث الغذائي هو الدول المتقدمة، وهي التي لها القدرة على التحكم في الأسعار وفقاً لمصالحها. [2]

[1] مبروك قويسي، ***الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2023/2022)، ص 63.

[2] المرجع نفسه ص ص 64،65.

العوامل المؤثرة في الامن الغذائي:

أظهر التحليل السابق لأوضاع الامن الغذائي واتساع الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية، في الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، ومن أهم العوامل المؤثرة في الامن الغذائي:

- ✓ **العوامل الديمغرافية :**

العوامل الديمغرافية تلعب دوراً حاسماً في تحديد الأمن الغذائي، حيث يعتبر التزايد السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة في هذا السياق. يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، مما يضع ضغطاً متزايداً على الأنظمة البيئية والموارد الغذائية. ومن ثم، ينعكس هذا الضغط بشكل سلبي على العديد من الجوانب البيئية والاقتصادية، بما في ذلك زيادة حالات الجفاف، وتلوث المياه، وتفاقم أزمات الطاقة، ونقص الغذاء، وارتفاع أسعاره، وحتى ظاهرة المجاعة. بالإضافة إلى ذلك، يعني التزايد السكاني الحاجة المتزايدة للغذاء، مما يستدعي بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. ومن هنا، تتحمل القطاعات الزراعية عبء مسؤولية توفير كميات كافية من الغذاء للمجتمع، وتواجه تحديات جمة نتيجة للتغيرات في أنماط الاستهلاك وزيادة الطلب على الموارد الزراعية.

- ✓ **العوامل التكنولوجية :**

ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية والتي عرفتها منظمة الاغذية والزراعة الدولية على أنها "تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله وادخال وتحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه الاستخدامات معينة.

من جانبها، تلعب العوامل التكنولوجية دوراً فعّالاً في تعزيز الأمن الغذائي، خاصة التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساهم في تحسين عمليات استخدام المياه وتحسين جودة التربة الزراعية. فتطوير التقنيات الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة يمكن أن يسهم في زيادة

الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل، مما يعزز القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

ومع ذلك، فإن التطبيق الفعال للتكنولوجيا الزراعية الحديثة يواجه تحديات عدة في الدول التي تعاني من نقص الأمن الغذائي، مما ينجم عنه تدني مستويات الإنتاج الزراعي وهدر الموارد الطبيعية. ولذلك، يجب على الدول والمنظمات الدولية العمل على توفير الدعم اللازم وتطوير البنية التحتية لتحقيق الاستدامة في الإنتاج الزراعي وضمان الأمن الغذائي للجميع[1].

✓ **العوامل السياسية:**

العوامل السياسية تلعب دوراً حاسماً في تحديد وضع الأمن الغذائي في الدول، حيث يمكن أن تؤدي التحولات السياسية والصراعات إلى تدهور الوضع الاقتصادي والزراعي، مما ينعكس سلباً على قدرة الدول على تلبية احتياجاتها الغذائية. يُعَدّ السودان مثالاً بارزاً على هذا الصدد، حيث تمتلك موارد طبيعية هائلة تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ولكن التوترات السياسية والصراعات الداخلية أفشلت محاولاتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

علاوة على ذلك، تؤثر الصراعات الدولية في تشكيل أسعار الغذاء على المستوى العالمي، فمثلاً، تأثرت أسعار الطاقة والغذاء بشكل كبير جراء الصراع بين روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية الأخرى.

✓ **الوقود الحيوي:**

يتسبب إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية في منافسة بين الغذاء والوقود، مما يؤدي إلى نقص العرض في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية. تشير الإحصائيات إلى أن الولايات المتحدة والبرازيل تسيطران على نسبة كبيرة من إنتاج الايثانول، بينما يقوم الاتحاد الأوروبي وأمريكا بإنتاج الديزل الحيوي بنسبة عالية أيضاً. ومن المهم أن

[1] نورهان صعاينية، فاطمة الزهراء غراري، ***التجارة العالمية والامن الغذائي الروابط والتأثيرات***، مذكرة ماستر (جامعة: قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص. 56.

نعي أن استخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي يعتبر تحدياً جديداً للأمن الغذائي، ويشكل خطراً على الفقراء والمحتاجين.

حيث يقول بعض الخبراء أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب أسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية [1]لتغذية السكان الجائعين.

إن سعي الدول لتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة بإنتاج الوقود الحيوي والاستغناء عن النفط المستورد أدى إلى نقص عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها مما عرض الافراد إلى الجوع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل، فهي تعتمد على المحاصيل الزراعية (كمحاصيل السكر، النشا، الذرة) والزيوت النباتية في الانتاج، ومن أهم أنواع الوقود الحيوي المنتجة هي الايثول الحيوي والديزل الحيوي.[2]

يمكن القول بأن الولايات المتحدة والبرازيل تسيطر على 85% من إنتاج الايثول في حين يتصدر الاتحاد الاوروبي وأمريكا على إنتاج الديزل وهذا بنسبة 76% من الانتاج العالمي، واستخدام المنتجات الزراعية في انتاج الوقود الحيوي مخاطرة جديدة على الامن الغذائي وتحديات جديدة للفقراء.

- ✓ **التغير المناخي:**

يتجلى الانتاج الزراعي كممارسة حساسة للتأثيرات الجوية والبيئية، حيث يعتمد بشكل كبير على الظروف الجوية المحلية والإقليمية. وفي هذا السياق، تثير مشكلة التغير المناخي مخاوف عميقة نظرًا لتداعياتها السلبية الواسعة النطاق على الاقتصادات والمجتمعات والبيئة.

قد يؤدي التغير المناخي إلى زيادة مستوى مياه البحر وحدوث فيضانات مدمرة، مما يهدد السواحل الساحلية والمناطق الساحلية الضعيفة البنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى تغير أنماط هطول الأمطار، مما يؤثر على توافر المياه العذبة ويهدد

[1] المرجع نفسه ص 56.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.57.

الإمدادات المائية العالمية. هذه التغيرات الجوية المتطرفة تجلب معها أعاصير عاتية، وفترات جفاف متزايدة، وتفاقم لحوادث الطقس الشديدة، مما يتسبب في خسائر فادحة للمحاصيل الزراعية ويقلل من الإنتاجية العالمية للمواد الغذائية.

تؤثر هذه التحديات البيئية على الأمن الغذائي على المستوى العالمي، حيث يتعرض توازن العرض والطلب للسلع الغذائية للتهديد. ونتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، يواجه العديد من الدول التي تعتمد على الاستيراد تحديات في تأمين الغذاء لمواطنيها، مما يؤثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك، من الضروري على الدول والمجتمع الدولي تبني استراتيجيات متكاملة للتكيف مع تحديات التغير المناخي والحد من تأثيراته السلبية على الأمن الغذائي. يجب تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والبحث الزراعي لتطوير محاصيل مقاومة للظروف الجوية القاسية وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما يجب اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الالتزام باتفاقيات الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

- ✓ **العوامل المادية والمالية :**

ترتبط عملية الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي بشكل لا ينفصم بتوافر الموارد المادية والمالية. ففي ظل تقدير الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي، يصبح من الضروري أن تكون الدول قادرة على توفير التمويل اللازم لتطوير هذا القطاع بشكل كافٍ. وبوجود إمكانيات مالية هائلة، تستطيع الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتأمين احتياجات مواطنيها دون الحاجة للتبعية من الخارج.

ومن المهم أيضًا أن نلاحظ التطور الهائل في أساليب الاستغلال والإدارة في القطاع الزراعي، حيث تسهم هذه التقنيات المتطورة في رفع إنتاجية القطاع وتعزيز الأمن الغذائي للدول. ومن خلال تطبيق أحدث التقنيات واستخدام الموارد بكفاءة، يمكن للدول تعزيز إمكانياتها الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء بشكل فعّال.

وبالتالي، يمثل توفير الموارد المالية الضرورية واستخدامها بشكل فعال مفتاحًا رئيسيًا في تعزيز الأمن الغذائي للدول، حيث يمكن لهذه الدول أن تكون قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي. [1]

المطلب الثالث: سياسات تحقيق الامن الغذائي وآلياته.

تسعى الدول النامية، بما في ذلك الجزائر، إلى تحقيق مستوى الأمن الغذائي المطلوب من خلال تطبيق عدة سياسات وطنية، وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

- **سياسة التنمية الاقتصادية:**

ترتبط سياس

ة التنمية الاقتصادية بالمزايا النسبية المتاحة للدول النامية، حيث تعتمد على التنمية الزراعية كمحور أساسي. في حال عدم توفر المزايا النسبية، تتبع الدولة سياسات توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء، وذلك من خلال التنمية الصناعية.

- **سياسة تنمية الإنتاج الزراعي:**

تهتم الدولة بتعزيز الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتطوير الإنتاج الحيواني والسمكي. يتوجب توفير مزايا نسبية في الإنتاج الزراعي لضمان الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية.

- **سياسة تنمية الإنتاج الصناعي:**

تهدف سياسة تنمية الإنتاج الصناعي إلى تحسين الإنتاجية الصناعية وزيادة حجم الصادرات الصناعية للحصول على الموارد المالية اللازمة لاستيراد الغذاء المطلوب. ورغم أهميتها، فإن

[1] صعاينية، غراري، ***مرجع سابق***، ص ص.58،59.

نتائج هذه السياسة تقل عن تلك المحققة من خلال سياسات تنمية الإنتاج الزراعي، وذلك نظرًا للطبيعة وحجم رأس المال المطلوب.

- **سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:**

تُظهِر سياسة تنمية الإنتاج الغذائي التركيز الحكومي على القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وذلك من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتطوير الإنتاج الحيواني والسمكي. تُطبَّق هذه السياسة في حالات عدم استقرار العلاقات الدولية أو احتكارات دولية للغذاء، والتي تُعيق قدرة البلدان على استيراد الغذاء. تُشير أهمية تنمية الإنتاج الغذائي إلى ضرورة توفُّر مزايا نسبية في هذا القطاع لتحقيق استغلال أمثل للموارد الاقتصادية. وفي ظل عدم توفُّر تلك المزايا، تتطلب تحقيق مستوى الأمن الغذائي المطلوب التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد، مما قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو وتأثير سلبي على التنمية الاقتصادية[1].

- **سياسة الأسعار:**

سياسة الأسعار تُعَدّ أحد الآليات الفعالة التي تنتهجها الدولة بهدف ضمان توفير السلع الغذائية بأسعار معقولة ومستقرة على مدار العام، وذلك خاصةً للفئات الفقيرة التي تفتقر إلى الدخل الكافي لشرائها. تُعَدّ هذه السياسة جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الضغوط الاقتصادية على المواطنين.

تهدف سياسة الأسعار إلى تنظيم وتحديد الأسعار للسلع الغذائية بشكل ثابت، بهدف ضمان استمرار توفر المستوى الغذائي المعتاد لجميع فئات المجتمع بأسعار معقولة، مما يحقق المساواة في الوصول إلى الغذاء ويحافظ على استقرار اقتصادي. يُعَزّز تحديد الأسعار توافر الغذاء للطبقات الاجتماعية المحتاجة ويقلل من الضغوط الاقتصادية عليهم.

تعتمد هذه السياسة على إنشاء مخزون استراتيجي من الغذاء، حيث يتم تخزين كميات إضافية من السلع الغذائية في فترات الفائض لضمان توفرها في فترات النقص. ومن خلال

[1] بوعرعارة، مرجع سابق، ص.58.

هذا الإجراء، تعمل الحكومة على ضمان استقرار الأسعار وتوفير الغذاء بشكل دائم ومستدام، مع ذلك، تواجه سياسة الأسعار تحديات عديدة في التنفيذ، من بينها الاسراف في استهلاك الغذاء وظاهرة تهريب المواد الغذائية. كما تتطلب هذه السياسة تكاليف إضافية من ميزانية الدولة، حيث يتعين عليها توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج دعم الأسعار وإدارة المخزون الاستراتيجي بشكل فعال.

بشكل عام، يُعَدّ تحديد الأسعار وسياسة دعمها جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول للحفاظ على الأمن الغذائي وضمان توفير الغذاء بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، وهو أمر يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[1]

- **سياسة تجارة السلع الغذائية :**

سياسة تجارة السلع الغذائية تمثل إحدى السبل الرئيسية التي تنتهجها الدول العربية، بما في ذلك الجزائر، للتصدي لتحديات أزمة الغذاء العالمية وتخفيف الضغوط الاقتصادية على الاقتصادات المحلية. يمثل السياق الحالي لهذه الجهود نقطة تحوّل هامة، حيث تتجه الدول نحو تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تعزيز استقلاليتها الغذائية وضمان استدامة الإمدادات الغذائية للمواطنين.

تُعَدّ سياسة الاعفاء الجمركي للسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة أحد السياسات الرئيسية التي اتخذتها الدول العربية في المدى القصير، بهدف تقليل العبء المالي على المواطنين وتخفيف الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية. وتتمثل خطوة أخرى هامة في تسريع إجراءات انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، بهدف تعزيز مكانتها في الساحة الدولية وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

ولا تقتصر جهود الدول العربية على المستوى الدولي فقط، بل توجهت أيضًا نحو العمل في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية، بهدف تعزيز التعاون وتحقيق التكامل

[1] ناصر مراد، "سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية"، ***مجلة جديد الاقتصاد***، ع.5 (ديسمبر 2010)، ص.50.

الاقتصادي. فبعض الدول انضمت إلى تكتلات اقتصادية إقليمية مثل مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتعزيز التبادل التجاري وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ومن جانبها، انضمت مصر والسودان إلى مجموعة السوق العامة لشرق وجنوب إفريقيا، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول القارة الأفريقية وتوسيع فرص التجارة والاستثمار في المنطقة.

تلك الجهود الجادة تعكس التزام الدول العربية بتعزيز استقرارها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزز قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وتعزز دورها في تحقيق التنمية والازدهار المستدامين في المنطقة وخارجها.[1]

- **سياسات بناء المخزون من مجموع السلع الغذائية الاساسية :**

سياسة تجارة السلع الغذائية تشكل جزءًا مهما من استراتيجية الدول العربية، بما في ذلك الجزائر، في مواجهة تحديات أزمة الغذاء العالمية وتخفيف الضغوط التي تفرضها على الاقتصادات المحلية. تُعَدّ هذه السياسة نقطة تحول مهمة في السياق الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، حيث تُشير إلى تحركات جادة نحو تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الاستدامة في الإمدادات الغذائية للمواطنين.

من بين السياسات الرئيسية التي اتخذتها الدول العربية في المدى القصير، تبرز سياسة الاعفاء الجمركي للسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة. يهدف هذا الإجراء إلى تخفيف العبء المالي على المواطنين وتقليل الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية، مما يسهم في تعزيز قدرة الفئات الأكثر احتياجًا على الحصول على الغذاء اللازم.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الدول على تسريع إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تعزيز مكانتها في المشهد الدولي وتعزيز قدرتها على المنافسة في

[1] المرجع نفسه 52.

الأسواق العالمية. وتعكس هذه الجهود التزام الدول العربية بالتكامل الاقتصادي العالمي والتعاون الدولي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمواطنين.

ولا تقتصر جهود الدول العربية على المستوى الدولي فحسب، بل توجهت أيضًا نحو العمل في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية، بهدف تعزيز التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي. ومن خلال انضمام بعض الدول إلى تكتلات اقتصادية إقليمية، يتم تعزيز التبادل التجاري وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

- **سياسة الترشيد الغذائي:**

تمثل سياسة الترشيد الغذائي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول لتحقيق الأمن الغذائي وتنظيم الاستهلاك الغذائي بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية للمجتمع. يهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[1]

تعتمد سياسة الترشيد الغذائي على عدة أهداف رئيسية، من بينها:

– تغيير أساليب استهلاك الغذاء من خلال زيادة التوعية حول العادات الاستهلاكية الصحية وتوجيه المستهلكين نحو اختيارات أكثر صحة.

– ترشيد دعم السلع الغذائية من خلال تحديد السلع الأساسية التي يتم دعمها، مما يسهم في تخفيض النفقات الحكومية وتركيز الدعم على الفئات الأكثر احتياجًا.

– ترشيد استيراد السلع الغذائية وضبط حجمها ونوعيتها بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي.

– توجيه السلوكيات الاستهلاكية للمواطنين من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيفية تسلط الضوء على أهمية اتباع نمط حياة صحي.

[1] المرجع نفسه ص 54.

– فرض ضرائب على المنتجات الغذائية الفاخرة بهدف تقليل الاستهلاك الفاضح والافراط في الانفاق من قبل فئات معينة من المجتمع.

تُعَدّ سياسة الترشيد الغذائي إحدى الأدوات الرئيسية لضبط السوق الغذائية وتحقيق التوازن في الاستهلاك والإنتاج، وهي تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية وتعزيز الصحة العامة ورفاهية المجتمع.[1]

- **سياسات الاستثمار في مشروعات الامن الغذائي الانتاجية والخدماتية :**

لقد اتجهت الدول العربية باتجاه وضع سياسات تشجيعية للاستثمار في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء للمواطنين. وقد قامت معظم هذه الدول بتكثيف جهودها في هذا السياق، من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي على نطاق واسع، بما يشمل إنتاج النباتات والحيوانات والأسماك، وتطوير المشاريع البنية التحتية الضرورية مثل نظام الري واستصلاح الأراضي الزراعية.

ولا تقتصر جهود الاستثمار على زيادة الإنتاجية فقط، بل تتضمن أيضًا مشاريع للتسويق وتقديم الخدمات ذات الصلة بالأمن الغذائي، مثل تحسين النقل والتوزيع وتقديم الخدمات اللوجستية الضرورية لتوصيل المنتجات الزراعية إلى الأسواق بشكل فعّال.

وفي هذا السياق، قامت بعض الدول العربية المتقدمة اقتصاديًا، مثل السعودية والإمارات، بالاستثمار المباشر في القطاع الزراعي خارج حدودها الوطنية، سواء داخل الوطن العربي نفسه مثل السودان ومصر، أو خارجه في دول مثل باكستان وبنغلاديش، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإمدادات الغذائية وتحقيق الاستقرار الغذائي على المدى الطويل.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.56

إن هذه الجهود والاستثمارات تعكس التزام الدول العربية بتعزيز أمنها الغذائي وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتوفير فرص العمل والدعم للمجتمعات الريفية.[1]

❖ **آليات تحقيق الامن الغذائي:**

تحقيق الأمن الغذائي يتطلب إطلاق العنان لتدابير شاملة تتضمن السياسات القانونية، والتدابير المؤسسية، والإجرائية، للتصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه إمدادات الغذاء في العالم. في ظل تفاقم مشكلات الغذاء على الصعيد العالمي والتي يعاني منها العديد من البلدان، فإن الدول تتجه نحو اتخاذ إجراءات استباقية وفعّالة لمواجهة هذه التحديات وضمان الأمن الغذائي. وتتمثل هذه الآليات في:

- **الآليات القانونية:**

وضع وتطبيق قوانين تعزز الإصلاح الزراعي وتحقق التوزيع العادل للملكيات الزراعية وتنظيم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي. كما تشمل تلك الآليات تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والتجارية لتعزيز التبادل التجاري الدولي في مجال الزراعة وتحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والمستورد.

- **الآليات المؤسساتية:**

فتشمل إنشاء هياكل ومؤسسات متخصصة تعمل على تطوير وتحسين الإنتاج الغذائي من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات مدروسة.

تعزز تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على تطوير الزراعة وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.[2]

---

[1] سماح طرطار، كنزة سليمي، ***واقع الامن الغذائي المستدام في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص 6.

[2] طرطار، ***مرجع سابق***،ص 7

- **الآليات الإجرائية:**

فتتمثل في دعم وتشجيع الحركات التعاونية الزراعية وتوفير المستلزمات اللازمة لتعزيز الإنتاج الزراعي.

تشمل أيضًا تطوير أنظمة الرقابة والمراقبة لضمان الجودة والإنتاجية الفعالة، بالإضافة إلى توفير الدعم والتسهيلات للدول النامية التي تعاني من نقص في إنتاج محاصيل محددة.

بالتالي، فإن تبني وتنفيذ هذه الآليات يعد خطوة حاسمة نحو تعزيز الأمن الغذائي وضمان توفير الغذاء الكافي والمغذي للسكان على مستوى العالم، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر وأهميته.

منذ الاستقلال قامت الجزائر بالسعي الى تحقيق الامن الغذائي لمواطنيها عبر العديد من البرامج والمخططات التنموية المتعاقبة لتحسين انتاجها وزيادة انتاجيتها.

في نهاية التسعينيات تخلت الجزائر على الاكتفاء الذاتي، وقامت بتأييد المنظمات والدول العالمية في مساعي تحقيق الامن الغذائي، وذلك بتوفير الإمكانات والظروف اللازمة لتحسين انتاجها المحلي وزيادته، لتحافظ على استمرار والواردات الغذائية الازمة لشعبها من الخارج. إلا ان مستوى الامن الغذائي لا يزال في مستويات منخفضة ولا زالت الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا رغم محاولاتها.

[1] هاجر خلالفة، "الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، م.2، ع1 (30-06-2015)، ص ص.22،23.

- **مؤشر الامن الغذائي العالمي GFSI:**

يمكن تقييم مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الاستعانة بمؤشر الأمن الغذائي العالمي(GFSI) ، الذي يتم إصداره سنوياً بالتعاون بين Economist Impact و Corteva Agriscience

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي لـ 113 دولة حول العالم. ويتألف المؤشر من أربعة مؤشرات أساسية:

تم إنشاؤه من 68 مؤشرا فريدا تقيس محركات الامن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. حيث ان مؤشر GFSI 2022هو الإصدار الحادي عشر منه. وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات أساسية وهي:[1]

- **مؤشر القدرة على تحمل التكاليف (afford ability):** يعمل على قياس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصدمات الأسعار ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات.
- **مؤشر التوفر (availability):**

يستعمل الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية، وخطر تعطل الامدادات، وقدرة الدولة على توفير الأغذية وجهود البحث لزيادة الإنتاج الزراعي.

- **مؤشر الاستدامة والتكيف (sustainability and adaptation):**

يقيم تأثيرات التغيرات المناخية على البلاد وقابليتها للتأثر بخطر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مدى تكيف البلد مع هذه التحديات.

- **مؤشر الجودة والسلامة Quality and Safety):**

يستخدم لقياس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية وسلامتها...

وهناك مؤشرات أخرى لقياس الأمن الغذائي التي تمكن من معرفة وضعية وحالة أي دولة وهي كالتالي:

---

[1] آمال حنفاوي، "دراسة واقع الامن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الامن الغذائي واستدامة الغذاء"، ***مجلة إضافات اقتصادية***، م.7، ع.1 (2023) ص ص.18،19.

- **الناتج المحلي الاجمالي :**

ان اقتصاد بلد ما له معينين، اقتصادي محلي واقتصادي قومي، يمثل أحد المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لتقييم الاقتصاد والوضع الغذائي في بلد معين. يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الدولة خلال فترة زمنية محددة، سواء من قبل مواطني الدولة أو غيرهم، وبشرط أن يتم الإنتاج داخل حدود الدولة.

وهناك عدت طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الانفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الاخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها بحساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال عام واحد.

- **الناتج المحلي الزراعي :**

تتبنى الدول هذا المؤشر كأحد الأدوات الرئيسية لرصد ومتابعة الوضعية الغذائية، إذ يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من بين أهم المؤشرات التي تساعد في تقدير مدى اعتماد الدولة على نفسها في مجال الغذاء. وتعتمد الدول بشكل كبير على هذا المؤشر لرصد التغيرات السنوية في الإنتاج الزراعي، حيث تؤثر التقلبات في الإنتاج بشكل مباشر على الأمن الغذائي للمواطنين.

تعتبر الزيادة أو الانخفاض في الناتج المحلي الزراعي مؤشراً قوياً على وضع الأمن الغذائي، ففي حالة انخفاض الإنتاج الزراعي مع زيادة الاستهلاك الغذائي، يتعين على الدولة سد هذه الفجوة الغذائية من خلال الاعتماد على واردات الغذاء من الخارج، مما يضعف قدرتها المادية ويزيد من التبعات الاقتصادية[1].

[1] بوعرعارة، ***مرجع سابق***، ص.53.

- **متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:**

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية :

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء/ العدد للسكان.

يُحسب هذا المؤشر بتقسيم الاستهلاك الكلي من الغذاء على عدد السكان في الدولة، ويعتمد هذا الاحتساب على متوسط الاستهلاك دون مراعاة الدخل الفردي للأفراد.

مع ذلك، يجب ملاحظة أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل والفقراء والمحتاجين في المجتمع. فعلى سبيل المثال، قد تزيد الحكومات في الدول النامية كمية الإنتاج الكلي من الغذاء بتخفيض الأسعار أو تقديم الدعم، لكن هذا لا يعني بالضرورة تحسين الوضع الغذائي للمحتاجين. فالزيادة في الكمية والتوفر بأسعار رخيصة قد لا تصل بالفعل للفئات الأكثر احتياجًا وفقرًا.

بالتالي، يُعتبر هذا المؤشر محدودًا في تقديم صورة كاملة للوضع الغذائي في المجتمع. ولتقييم الحالة الفعلية للتغذية والأمن الغذائي، ينبغي أن يُرافق متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بتحليلات أخرى تأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل التوزيع العادل، والدخل الفردي، وجودة الغذاء، والوصول إلى الغذاء. هذا يساعد في فهم الصورة الكاملة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع.

- **مرونة الطلب السعرية:** عرف على أنها، "درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلع للتغير في سعر هذه السلعة" وتقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية= التغير النسبي في الكمية المطلوبة / التغير النسبي في سعر السلعة.

وتُعبر عنها بالنسبة المئوية للتغير في كمية السلع المطلوبة مقابل التغير في سعرها. عندما يكون لدينا قيمة أقل من الواحد، فإن الطلب يُعتبر غير مرن، مما يعني أن تغيرات

في السعر لا تؤثر بشكل كبير على كمية الطلب. وإذا كانت القيمة تساوي الواحد، فإن الطلب يُعتبر متساوي المرونة، أي أن زيادة في الكمية المطلوبة تتوازن بالزيادة في السعر[1].

هناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية، منها البدائل المتاحة للمستهلك. على سبيل المثال، إذا كان هناك بديل متاح يُقدم نفس المنفعة للمستهلك بسعر أقل، فإن المرونة في الطلب على السلعة الأصلية ستكون عالية. وهذا يعني أن التغيرات في سعر السلعة الأصلية ستؤثر بشكل كبير على كمية الطلب عليها، حيث يمكن للمستهلك التبديل إلى البديل بسهولة.

بشكل عام، يُعتبر فهم مرونة الطلب السعرية أمراً هاماً للشركات والحكومات لتحديد سياسات الأسعار وتوقعات الطلب على المنتجات، حيث يمكن أن تُساهم درجة المرونة في تحديد نجاح أو فشل استراتيجيات التسعير والتسويق.

- **دخل المستهلك:**

دخل المستهلك يعتبر عاملاً هاماً يؤثر على مرونة الطلب، حيث يمكن لزيادة أو انخفاض الدخل أن يؤثر على استجابة المستهلكين لتغيرات في الأسعار. عندما يكون دخل المستهلك مرتفعًا، فقد يكون الطلب على السلع أو الخدمات غير مرن، مما يعني أنه لن يتأثر بشكل كبير بتغيرات في الأسعار. وعلى العكس، عندما يكون الدخل منخفضًا، فقد يصبح الطلب أكثر مرونة، حيث يتغير بشكل أكبر مع تغيرات في الاسعار.

- **أهمية السلعة:**

أما بالنسبة لأهمية السلعة، فقد تلعب هذه العامل أيضًا دورًا في مرونة الطلب. فإذا كانت السلعة ضرورية للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والدواء، فقد يكون الطلب عليها غير مرنًا، حيث يتمثل هذا في أن المستهلكين سيقتنون هذه السلع بغض النظر عن التغيرات في الأسعار. أما إذا كانت السلعة تعتبر كمالية، مثل السلع الفاخرة أو الهوايات، فقد يكون

[1] المرجع نفسه 54.

الطلب عليها أكثر مرونة، حيث يمكن للمستهلكين تعديل استهلاكهم وفقًا للتغيرات في الأسعار[1].

كما يُلاحظ أن نسبة المنفق على السلعة تؤثر أيضًا على مرونة الطلب، حيث إذا كانت نسبة الدخل المخصصة للسلعة صغيرة، فقد يكون الطلب غير مرنًا، بينما إذا كانت هذه النسبة كبيرة، فقد يزداد تأثير تغيرات الأسعار على كمية الطلب.

بشكل عام، يمكن أن تسهم دراسة مرونة الطلب السعرية وتأثيرات العوامل المختلفة عليها في فهم تحديات الأمن الغذائي، حيث يمكن لزيادة الحساسية للتغيرات في الأسعار بين الطبقات الاقتصادية المختلفة أن تؤثر على القدرة على الوصول إلى الغذاء وبالتالي تقويض الأمن الغذائي للمجتمعات المعرضة للفقر.

- **نسبة المنفق على السلعة:**

وذلك في حالة أن دخول الافراد مرتفعة حيث لا يتأثر بزيادة الاسعار أو احتمال وجود سلع بديلة وبالتالي لا يتأثر الامن الغذائي للمجتمع، وأما إذا زادت الأسعار مع عدم وجود بدائل وانخفاض الدخول للفرد فإن الطلب في هذه الخالة يصبح مرن، وبالتالي المجتمع سيعاني من مشكلة وانعدام الامن الغذائي.

- **مرونة الطلب الداخلية :**

مرونة الطلب الداخلية تمثل قدرة المستهلكين على تعديل كميات السلع التي يشترونها بالنسبة لتغيرات في دخلهم. عندما يكون لدى المستهلكين دخلاً مرتفعًا، فإنهم يمكنهم شراء السلع بأسعار مرتفعة دون أن يتأثروا كثيرًا، مما يجعل الطلب عندهم غير مرن. وعلى الجانب الآخر، عندما يكون لدى المستهلكين دخلاً منخفضًا، فإنهم يتأثرون بشدة بتغيرات الأسعار، مما قد يدفعهم إلى التحول إلى سلع بديلة بأسعار أقل.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص55.

هذه المفاهيم تلعب دوراً هامًا في فهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدى طبقات منخفضة الدخل مرونة طلب مرتفعة، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى تقليل القدرة على الوصول إلى الغذاء الكافي، مما يعرضها لخطر نقص الأمن الغذائي. لذا، قد تتبنى الحكومات سياسات دعم لتخفيض الأسعار أو توفير سلع غذائية بأسعار مخفضة للفئات ذات الدخل المنخفض، [1]وهو ما يعكس التدخلات الحكومية المستمرة في سوق الغذاء بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

❖ أهمية الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية يشكلان وجهين لعملة واحدة، فهما يتكاملان ويتداخلان بشكل لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض بالفعل، يعد تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي أمرًا ضروريًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الرفاهية الاقتصادية، لن يكون هناك نمو اقتصادي مستدام وبوتيرة جيدة دون تطوير القطاع الزراعي، فالزراعة تمثل أساسًا حيويًا للاقتصادات الوطنية، حيث يعتمد الكثيرون على هذا القطاع لسد احتياجاتهم الغذائية الأساسية وكذلك لتوفير فرص عمل ودخل للملايين من السكان بالاستثمار في زراعة المحاصيل وتحسين تقنيات الإنتاج والري، يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وبالتالي توفير المزيد من الغذاء بأسعار معقولة.

تحقيق الأمن الغذائي يساهم أيضًا في رفع مستوى الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية، حيث يؤدي توفير الغذاء بأسعار ميسورة إلى تحفيز العمالة ورفع معدلات الإنتاجية في مختلف الصناعات والخدمات، وبالتالي يمكن تثمين الطاقات البشرية بشكل أفضل وتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

البحث العلمي يشكل السبيل الأساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتعزيز النمو الاقتصادي. لذا، يجب تعزيز البحث العلمي وتوفير البيئة الملائمة للإبداع والابتكار، بما في ذلك تأمين الموارد اللازمة وتطوير الكوادر البشرية الملائمة لهذا الغرض.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص55.

لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية دون اعتماد على العقول المحلية وتوجيه الاستثمار نحو البحث العلمي والتطوير. لذا، يجب تخصيص موارد من الناتج القومي الإجمالي لتمويل البحث العلمي وتشجيع الابتكارات التكنولوجية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي.[1]

[1] بوعرعارة، ***مرجع سابق***، ص.48.

الفصل الثاني:

دور الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق الامن الغذائي

المبحث الأول: الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر:

يعتبر القطاع الصناعي في الصناعات التحويلية الغذائية ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما يساهم في تعزيز استقرار المجتمع وتقدمه. من خلال تحويل المواد الزراعية الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تعمل هذه الصناعات على تعزيز تنوع الاقتصاد وزيادة قدرته على المنافسة في السوق العالمية، سنتناول في هذا الفصل علاقة قطاع الصناعات التحويلية الغذائية بالقطاعات الأخرى ودورها في تحقيق الامن الغذائي مع ابراز معيقاتها وطرق تطويرها.

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى.

1- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي:

العلاقة بين الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي تمثل أساساً حيوياً في بناء الاقتصادات، حيث تعتمد الصناعات الغذائية بشكل كبير على المدخلات التي تأتي من الإنتاج الفلاحي. يعتبر القطاع الفلاحي مورداً أساسياً للمواد الخام والمواد الغذائية اللازمة للتنمية الاقتصادية. فالمحاصيل الزراعية توفر للصناعات الغذائية الخامات الأساسية، بينما تلعب الثروة الحيوانية دوراً مهماً في تزويد هذه الصناعات باللحوم والألبان والأسماك[1].

من جهة أخرى، تسهم الزراعة في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق مختلف المنتجات والمعدات الزراعية، وهذا يؤدي إلى تعزيز الارتباط الوثيق بين القطاعين الزراعي والصناعي. بالإضافة إلى ذلك، توفر الزراعة سوقاً لاستيعاب فائض الإنتاج

[1] مرجع سابق ص 50

الزراعي، مما يسهم في تحقيق استقرار أسعار المنتجات الزراعية وضمان حماية المنتج والمستهلك.

وتلخص في نقاط يمكن حصرها فيما يلي :

- **توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:**

الزراعة تمثل مصدراً أساسياً للمواد الخام التي تستخدمها الصناعة، بالإضافة إلى توفير المواد الغذائية التي تلبي احتياجات الأفراد. مع تطور التنمية الاقتصادية، يزداد الطلب على المواد الغذائية ذات الجودة العالية والقيمة الغذائية الممتازة. وبالتالي، يتراجع الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية المنخفضة مثل النشويات والبروتين النباتي.

يُعَزَّز الطلب المتزايد على منتجات الألبان والبروتين الحيواني، إضافة إلى الفواكه والخضروات التي تعتبر مصادر غنية بالفيتامينات والمعادن. ويتولى القطاع الصناعي دوراً رئيسياً في تلبية هذا الطلب، حيث يقوم بتوفير وتوزيع المواد الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السوق والمستهلكين. تعتبر هذه العملية جزءاً أساسياً من دورها في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة في قطاع الصناعات الغذائية.

- **الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية:**

الزراعة تشكل سوقًا هامًا للسلع الصناعية، حيث تعمل على تعزيز الطلب على منتجات متنوعة مثل المكائن والآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية لمكافحة الآفات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج صناعة التحويل الغذائي إلى المواد الأولية التي تستخدم في عمليات التصنيع، مثل الحبوب والفواكه والخضروات، والتي تمثل جزءًا أساسيًا من سلسلة الإمداد. يتبادل القطاعان الزراعي والصناعي الاعتماد المتبادل، حيث لا يمكن للصناعة أن تعمل بشكل فعال دون الحصول على المواد الأولية من القطاع الزراعي، في حين يعتمد القطاع الزراعي بشكل كبير على توفير المعدات والمواد الصناعية

اللازمة لتحسين إنتاجيته وكفاءته. هذا التبادل الثنائي يبرز أهمية ارتباط وثيق بين القطاعين ودور كل منهما في دعم استدامة النظام الغذائي والاقتصادي بشكل عام.[1]

- **توفر الصناعات الغذائية سوقا لاستيعاب فائض الانتاج الزراعي**

تلعب الصناعات الغذائية دوراً أساسياً في توجيه فائض الإنتاج الزراعي وتأمين أسواق لامتصاصه، وخاصة في فترات الإنتاج الموسمية. بفضل هذه الصناعات، يتم تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع ذات قيمة مضافة مثل المواد المعلبة والمجمدة والمعالجة، مما يعزز توافرها وتداولها على مدار السنة. يساهم هذا النوع من التحويل في تحقيق استقرار في الأسعار عن طريق توفير إمكانية تخزين المنتجات وتوزيعها عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، توفر الصناعات الغذائية حماية للمزارعين والمستهلكين على حد سواء، حيث يمكنها توفير المواد الغذائية المصنعة خلال فترات الندرة، كما تعمل على استيعاب الفائض في المنتجات الزراعية خلال مواسم الإنتاج الزراعي، مما يحافظ على استقرار الأسعار ويضمن توفر المنتجات للمستهلكين.

- **الزراعة مصدر للعمالة الفائضة:**

تقدم الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الاخرى العمالة الفائضة لديها، تحويل الفائض من العمالة الزراعية إلى الصناعة يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين التنوع الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العمالة الفائضة لتطوير وتعزيز قطاع الصناعة، والذي يعتمد على المواد الأولية الزراعية كمدخلات رئيسية. هذا الارتباط الوثيق بين القطاعين يجعل مخرجات القطاع الفلاحي، سواء النباتي أو الحيواني، جزءاً أساسياً من مدخلات الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات التحويلية.

بالتالي، يتبادل القطاعان الموارد البشرية والمادية بشكل متبادل ومتناغم، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويدعم النمو المستدام في القطاعين.

[1] حاجي، ***مرجع سابق***، ص.50.

وخاصة قطاع الصناعة، ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي، بفرعيه النباتي والحيواني يمثل جزء رئيسيا لمدخلات الصناعات الغذائية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

❖ **مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي:**

تتميز الزراعة بفائض يسمح بخلق صناعة غذائية تحتاج بدورها الى سوق بيع منتجاتها، يمكن حصر مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي في ثلاث عناصر هي:

- **الفرع النباتي:** ويشمل المنتجات التالية :

▪ **الحبوب:** ويمثلها القمح والقصب والذرة، حيث تبلغ هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العامل وخاصة في دول العالم الثالث، هذا من جهة ومن جهة ثانية، أنه لا يمكن استهلاكها مباشرة بل تمر من الحقل الى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة، ونصف مصنعة بالتالي تزود المصانع الغذائية بالمادة الخام.

▪ **الفواكه:** تُعتبر الفواكه، وبخاصة الحمضيات، من المواد الأولية الهامة التي تزوّد بها المصانع الغذائية كمادة خام. يتم تحويل هذه الفواكه عبر عمليات التصنيع إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، مما يساهم في الحفاظ على جودتها الغذائية لفترة طويلة واستمرار توافرها طوال السنة. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المصانع الغذائية القدرة على تحويل الفواكه الفائضة عن الاستهلاك الطازج إلى منتجات غذائية، مما يُمكن من نقلها إلى أماكن بعيدة عن مصدرها الأصلي وتوفيرها لفترات طويلة من الزمن.[1]

▪ **الخضر:** تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية لتعليبها وحفظها، كمنتوج البطاطا والبصل والطماطم، يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها الى سلع جاهزة للاستهلاك مثل منتج الطماطم المصبرة التي يكثر استهلاكها العالمي، لذا تصبر لتصبح صالحة للاستعمال لفترة طويلة من الزمن .

[1] ***المرجع نفسه***، ص.51.

▪ **منتجات أخرى:** تعتبر بعض النباتات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى أنواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية، وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع ولها قيمة اقتصادية كبيرة نظرا الى السعر الذي تعرفه في الأسواق العالمية، واستخراج الزيت من المحاصيل الزيتية ومن جنين الذرة ومن الارز، لاستخدامها في الأغراض الصناعية كصناعة الصابون، ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض[1] الصناعات الهامة كهدرجة الزيوت للإنتاج بالإضافة الى صناعة صابون الغسيل. وتتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بانها تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات، حيث تعتمد صناعة الزيوت على المحاصيل الزيتية التي ينتجها القطاع الزراعي، كما تعتمد صناعة الاعلاف على مخرجات صناعة الزيوت والدهون .فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة الغذائية.

– **الفرع الحيواني:** يعتبر الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل الصناعة الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية والمتمثلة في الالبان اللحوم والأسماك، التي نعرضها كما يلي:

▪ **الحليب:** يُعتبر مادة أولية أساسية تُزوّد بها المصانع الغذائية، حيث يتم استخراج منه سلع ذات قيمة غذائية هامة في حياة الأفراد. شهدت صناعة الحليب تطورًا كبيرًا، حيث أصبحت تنتج من هذه المادة الخام مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية. يمكن تجفيف هذه المنتجات أو حفظها، ويُمكن نقلها من منطقة إلى أخرى مع الحفاظ على قيمتها الغذائية.

▪ **اللحوم:** تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم وللصناعات الغذائية، فعن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك لفترات طويلة مما يسهل من نقلها عرب مسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية .

[1] ***المرجع نفسه***، ص52

- **الأسماك:** تُعتبر من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية لتحويلها إلى مجموعة متنوعة من السلع الغذائية جاهزة للاستهلاك، مثل السردين المعلب. تتميز بعض الدول العربية بموارد سمكية هائلة، مما جعلها تتصدر إنتاج السردين، مثل المغرب وموريتانيا. في الوقت الحاضر، تُعتبر الأسماك من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، حيث يتم استخدام مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات والدواجن. هذا الاعتماد يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرًا لارتفاع قيمته الغذائية مقارنة بمصادر البروتين الأخرى التي تُستخدم في تغذية الحيوانات والدواجن
- **مواد أخرى:** يعد الماء عنصراً حيوياً في عمليات تصنيع الأغذية، ويحتل مكانة بارزة بين الموارد اللازمة لهذه الصناعة، إذ يعتبر مصدر حيوي لكل من القطاعين الزراعي والصناعي من حيث التشغيل والإنتاج. يتعدد استخدام الماء في صناعة الأغذية، حيث يُستخدم كوسيلة لتنظيف المواد الزراعية الخام والأدوات والمعدات قبل وبعد عمليات التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، يُضاف الماء كجزء أساسي من مكونات الأغذية، كما هو الحال في صناعة المشروبات الغذائية. ويستخدم الماء أيضاً في عمليات تبريد العبوات أثناء عمليات التصنيع، سواء بالبخار أو بالمحاليل، ويُستخدم أيضاً في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.

تشكل مشكلة الماء أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الصناعة الغذائية، وتكون هذه المشكلة أكثر تعقيدًا في الدول العربية، حيث تقع معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة، تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، وتختلف كميات الأمطار من سنة لأخرى. وعلى الرغم من أن مساحة الوطن العربي تمثل حوالي 10.2% من مساحة العالم، فإن موارده المائية لا تمثل سوى حوالي 0.5% من الموارد المائية المتجددة. وتكمن مشكلة المياه في أن معدل حصة الفرد العربي من الموارد المائية المتاحة يقترب من 1000 متر مكعب سنويًا، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 7000 متر مكعب.

تلعب المياه دورًا رئيسيًا وحيويًا في عملية التنمية الزراعية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دونها. وتُعتبر المياه مصدرًا أساسيًا للزراعة وبالتالي للصناعة الغذائية، وتعاني هذه

الموارد من مشكلة الندرة، حيث من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه العذبة بشكل كبير بحلول عام 2035، مما سيؤثر سلبًا على الصناعة الغذائية في المنطقة. تستخدم المياه بكميات كبيرة في الزراعة، وتوزع هذه الاستخدامات بين القطاع الزراعي والاستخدام المنزلي والاستخدامات الصناعية، مع التركيز الأكبر على القطاع الزراعي.

تتطلب زراعة المحاصيل في مناطق الجفاف والشبه جفاف تخطيطًا دقيقًا لتوفير المياه اللازمة، وخلق محيطات مسقية، واستخدام استراتيجيات وأساليب فعالة لاستغلال المياه بكفاءة عالية. ومع ذلك، يتوجب أيضًا توجيه الجهود نحو ترشيد استخدام المياه من أجل استدامتها، وذلك من خلال تحسين تكنولوجيا الري والتقنيات المتقدمة للحفاظ على المياه واستخدامها بكفاءة.

ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير الى أن هذا المستوى سوف ينخفض الى حدود 406 م مكعب في السنة بحلول عام 2025 وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر، وهو ما يكون له أثر سلبي على الصناعة الغذائية مستقبلا والتي تعرف نوعا من التطور في البلدان العربية، و تقدر استخدامات الماء في البلدان العربية ب 190.7 مليار متر مكعب سنويا و هو ما يمثل نسبة 72 % من مجموع الموارد المائية المتاحة، و تتوزع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة 87 % و الاستخدام المنزلي بنسبة 8 % و الاستخدامات الصناعية بنسبة 5 % منها 2 % لقطاع الصناعات الغذائية.[1]

مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي :

من خلال تحليل العلاقة بين الصناعة الغذائية والزراعة، يظهر أن القطاع الفلاحي يعتمد بشكل كبير على مخرجات الصناعات الغذائية. فعلى سبيل المثال، تتمثل هذه

[1] ***المرجع نفسه***، ص53,

المخرجات في السلع الغذائية المصنعة والنصف مصنعة التي توجه إلى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.

يُلاحظ أيضًا أن سوق الصناعة الغذائية يتأثر بشكل كبير بالزراعة. فعلى سبيل المثال، عندما يرتفع سعر السلع الغذائية، يزداد القوة الشرائية للقوى العاملة في القطاع الفلاحي. ومن الجانب الآخر، يُلاحظ تناقضًا بين انخفاض أسعار السلع الزراعية وارتفاع أسعار السلع الغذائية، مما يؤدي إلى إيجاد نموذج توازني بين الطلب والعرض في كل قطاع

بمعنى آخر، يتبادل القطاع الزراعي والصناعة الغذائية تأثيراتهما بشكل متبادل، حيث يتأثر كل منهما بتغيرات في السوق والطلب، ويتفاعلان معًا لتحقيق التوازن الاقتصادي في القطاعين.

2- علاقتها بقطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات مصدرًا هامًا لمدخلات الصناعات الغذائية، حيث يتطلب التصنيع الغذائي وجود فنيين مهرة ذوي خبرة عالية في مختلف التخصصات. فمن خلال توفير الخبراء في مجالات مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية وزراعة الفواكه والخضر، يتم تعزيز العمليات التصنيعية وتحسين جودة المنتجات. كما يقوم قطاع الخدمات بتقديم دعم إداري وتنظيمي للمصانع الغذائية من خلال إدارة المصانع وتنظيم المؤتمرات والنشرات العلمية. فيما يلي:

مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

إن التصنيع الغذائي يتطلب أعدادا من الفنين المهرة ذوي المستوى العالي من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة، وادارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة بهذه الصناعة، وعقد

مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

- **مخرجات الصناعات الغذائية الى قطاع الخدمات :**[1]

تتجه مخرجات الصناعات الغذائية إلى قطاعات الخدمات، حيث توفر السلع الغذائية المختلفة للقوى العاملة في هذه القطاعات. ونظرًا لأن قطاع الخدمات يشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدول النامية، يتزايد الطلب على السلع الغذائية من قبل هذه القطاعات. وهذا يبرز أهمية قطاع الخدمات كجزء أساسي في الاقتصاد بما يتعلق بالطلب على السلع الغذائية وتطوير الصناعات الغذائية لتلبية هذا الطلب.[2]

3- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

تطورت الصناعات الغذائية بشكل كبير في العقود الأخيرة، مما جعلها تستفيد بشكل كبير من التقنيات والتطورات في مجالات الهندسة، والإلكترونيات، والكيمياء. هذا التطور الصناعي ساهم في تغيير بنية الصناعات الغذائية وجعلها قادرة على استخدام أحدث التقنيات لتحسين جودة وسلامة المنتجات.

تعتمد الصناعات الغذائية بشكل كبير على مخرجات صناعات الحديد والصلب للحصول على أجهزة ومعدات حديثة تساعدها في عمليات الإنتاج والتصنيع. فمثلاً، تستخدم خطوط تصنيع الصلب في تصنيع معدات الإنتاج الغذائي، بينما تساعد أجهزة البسترة والتعقيم في تعقيم المنتجات لضمان سلامتها ونقائها. وتساهم أجهزة التبريد في الحفاظ على جودة المنتجات وتأمينها من التلف.

---

[1] المرجع نفسه ص 54.

[2] أسماء حاجي، ***مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009-2018***. مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2019/2018)، ص 55.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الصناعات الغذائية على الصناعات الكيميائية لتوفير المضافات الغذائية اللازمة، مثل النكهات والفيتامينات والأصباغ، بالإضافة إلى المواد الحافظة ومانعات الأكسدة ومثبتات الألوان لتحسين الطعم واللون والمظهر وتمديد مدة صلاحية المنتجات.

بهذه الطريقة، يمكن القول إن التطور الصناعي قد أسهم في تطوير الصناعات الغذائية وجعلها قادرة على تحسين جودة وسلامة منتجاتها، كما ساهم في تقليل الفقدان الغذائي وتحسين الكفاءة في عمليات الإنتاج والتصنيع.

- **مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:**

الصناعة الغذائية تعتمد بشكل كبير على القطاع الصناعي الآخر لتأمين مدخلاتها الضرورية مثل الآلات والمعدات والمواد الكيميائية. بدون هذه المدخلات، لا يمكن للصناعات الغذائية أن تقوم بتحويل المنتجات الخام إلى منتجات جاهزة للتسويق والاستهلاك.

من جانب آخر، تحتاج معظم الصناعات الغذائية إلى عملية تغليف لمنتجاتها، وهو ما يعتبر جزءًا هامًا من عملية التسويق ويسهم في حماية المنتجات وتمديد مدة صلاحيتها. لذا، يعتبر قطاع التغليف جزءًا أساسيًا من الصناعة الغذائية، وتتطور التكنولوجيا في هذا القطاع بما يتماشى مع متطلبات الصناعة الغذائية.

بشكل عام، يمكن القول إن الصناعة الغذائية لها تأثير كبير على الفروع الصناعية الأخرى وتعتمد عليها في توفير مدخلاتها اللازمة لعمليات الإنتاج. ومن ناحية أخرى، يمكن

أن يؤدي أي تطور تكنولوجي في الصناعة الغذائية إلى تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات، مما يسهم في تنمية القطاع الصناعي بشكل عام.[1]

- **مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:**

ان الصناعة الغذائية تلعب أساسية في توفير السلع الغذائية الجاهزة، سواء كانت نباتية أو حيوانية، التي تلبي احتياجات الفرد والمجتمع بشكل عام. وبالتالي، فإن مخرجات هذه الصناعة توجه إلى العديد من القطاعات الأخرى، بما في ذلك القطاعات الصناعية الأخرى والخدمية.

وبالفعل، يؤدي ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى زيادة تكاليف العيش وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام، حيث يمكن أن يزيد هذا الارتفاع من تكاليف الإنتاج والحياة اليومية للمواطنين. لذا، يلتزم العديد من الدول بتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة للحفاظ على استقرار الاقتصاد ورفاهية المواطنين.

ومن المهم أن تعمل الدول على تعزيز الإنتاجية في الصناعة الغذائية وتحسين كفاءتها لتلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية، بما يسهم في الحد من ارتفاع أسعار هذه السلع وتوفيرها بأسعار معقولة للمستهلكين.[2]

4- علاقة الصناعات الغذائية باقتصاد المعرفة:

يعد قطاع الصناعات الغذائية واحدا من القطاعات الصناعية التي ترتكز على اقتصاد المعرفة، وترتبط ارتباطا وثيقا به، وذلك بهدف تطوير وزيادة القيمة المضافة،

---

[1] محي الدين بن كاشر، ***الإنتاج الزراعي ودوره في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2021)، ص ص.33،34.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 35.

وتحديد أساليب الانتاج الحديثة باستخدام تقنيات المعرفة المتقدمة، ويمكن إيضاح ذلك من خلال بيان أهمية اقتصاد المعرفة في قطاع الصناعات الغذائية وذلك على النحو التالي[1]:

- **التعليم:** يساهم التعليم في رفع الانتاجية وزيادة التنافسية الاقتصادية في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك عن طريق توفير الايدي العاملة الماهرة (أرس المال البشري)، حتى يصبح القطاع قادرا على ادماج التكنولوجيات الحديثة في عملية الانتاج الغذائي.
- **البحث والتطوير:** يعد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أحد الركائز الرئيسية لتطوير قطاع الصناعات الغذائية، ولا سيما في تلك العلوم المرتبطة بالتكنولوجيا منها: علم كيمياء الاغذية وتحليلها، علم هندسة الاغذية، علم ميكرو بيولوجيا الاغذية وحفظها...إلخ، وتكمن أهمية البحث والتطوير في قطاع الصناعات الغذائية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين فيما يلي:

- **بالنسبة للمستهلكين:**

– تساعد التكنولوجيا في الوصول إلى أشكال جديدة من المنتجات الغذائية بما يساعد على تنوعها وملائمتها للاستخدام.

– تطوير المنتجات الغذائية القائمة للوصول بها إلى مستوى عالي من الكفاءة والجودة سواء من حيث زيادة القيمة الغذائية والحفظ والسلامة الغذائية .

– القدرة على مواجهة ما تفرضه هذه الصناعة من الالتزام بالشروط والمواصفات العالمية خاصة في مرحلة الإنتاج

–امتداد جهود البحث إلى ما بعد التسويق لدراسة حجم الطلب على المنتج ومدى رضا المستهلك .

المرجع نفسه، ص.41.

- **بالنسبة للمنتجين:**

– تساعد البحوث العلمية في تقليل استيراد الخامات التي تدخل في عملية الانتاج، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الشريك الأجنبي.

– تساعد البحوث العلمية في العمل على تقديم المنتج الجديد أو تطوير المنتجات الحالية من أجل المحافظة على مكانة الشركة وجلب المزيد من فرص التسويق لها وارتفاع نصيبها السوقي في سوق الغذاء العالمي .

– تساعد البحوث العلمية الشركات العاملة في فرع الصناعات الغذائية على التنبؤ بأحوال السوق بما يمكنها من اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بتخطيط طاقاتها الانتاجية أو تسويق منتجاتها.

– تؤدي أنشطة البحث والتطوير إلى المحافظة على المراكز الاقتصادية للشركات العاملة في هذا القطاع .[1]

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال :**

وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم قطاع الصناعات الغذائية، وتحفيز المشاريع في هذه القطاع على انتاج قيم مضافة عالية .

5- علاقة تكنولوجيا بالصناعات التحويلية الغذائية:

1- أهمية التكنولوجيا في تطوير الصناعات الغذائية:

[1] بن جدو، ***مرجع سابق***، ص ص. 62،63

– التحديات المستقبلية: ينبغي أن يكون هناك اهتمام بتطوير الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وضبط تموين الأسواق في ظل التطورات التكنولوجية الحالية، سواء كانت في مجال الزراعة الحيوية أو غيرها من التقنيات المتقدمة.. ويتطلب ذلك ما يلي:[1]

– رؤية استراتيجية لتحقيق دور اقتصاد المعرفة .

– تحقيق قيمة مضافة عالية مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والحساء والسلع المختلفة.

–تحسين أرقام ميزان المدفوعات والميزان التجاري بفضل زيادة الصادرات وتقليص معدل البطالة والتقليل من الواردات.

– خلق فرص عمل لتوظيف العاطلين عن العمل وتقليص معدلات البطالة.

– تقليل الواردات التي تدخل في العملية الانتاجية.

2– الآثار السلبية للتكنولوجيا الحديثة على الصناعات الغذائية:

التحول الوراثي هو تقنية تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمخاطر والفوائد. يجب أن يكون النقاش حول استخدام التحويل الوراثي متوازنًا وشاملاً، يأخذ في الاعتبار الآثار البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية. من المهم أن تكون الجهود الابتكارية في مجال الزراعة مسؤولة ومتناغمة مع الأهداف البيئية والصحية العامة.

تقوم الصحة العامة بدور هام في تقييم التكنولوجيات الجديدة وتحديد مدى ملاءمتها وسلامتها للاستخدام العام. يجب أن يكون هناك توازن بين زيادة إنتاج الغذاء والحفاظ على صحة البيئة وصحة الإنسان. يجب على الجهات المعنية العمل معًا لضمان أن يتم استخدام التكنولوجيا بطريقة مسؤولة ومستدامة.

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.64،65.

التحويل الوراثي يمكن أن يكون أداة مهمة في زيادة إنتاجية الزراعة وتعزيز مقاومة النباتات للأمراض والظروف البيئية القاسية، ولكن ينبغي أيضًا أن يتم تقييم المخاطر المحتملة لاستخدامه بعناية وعلم، وضمان أن تكون الفوائد أكبر من المخاطر المحتملة.

المطلب الثاني: وسائل دعم تنمية الصناعات الغذائية:

تتنوع دعائم تنمية التصنيع الغذائي لتضم كل من:[1]

- ارتفاع الانتاجية الزراعية والتحسين المستمر لها.
- تطوير سلاسل القيمة.
- مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي والعالمي.
- تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية.
- التطور والابتكار في القدرات التمويلية.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص.
- تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة.

بالإضافة إلى :

- تحسين الانتاجية الزراعية:

يقابل التوسع في الانتاجية الزراعية عديد النتائج الايجابية المتمثلة في:

- تحقيق الامن الغذائي .

[1] بن كاشر، ***مرجع سابق***، ص 39.

- خفض معدلات الفقر.
- تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.
- رفع النمو الاقتصادي.

هذا ويحفز الاستثمار الزراعي العديد من المخاطر المتمثلة في الآفات الزراعية، وارتفاع نسبة التالف من المحاصيل الزراعية في حالة عدم توفر الوسائل الجيدة لتخزين أو نقل أو الخدمات اللوجيستية بمراحل الاعداد والتصنيع والتسويق.

- **تطوير سلاسل القيمة:** تطوير سلاسل القيمة يعد عنصراً أساسياً في صياغة السياسات الصناعية للدولة، حيث يسهم في تهيئة بيئة عمل تشجع على الاستثمار الخاص، ويفتح أفاقاً لظهور فرص إنتاجية جديدة تتطلب مستوى معيناً من التكنولوجيا. هذا التطور يؤدي إلى تغييرات في قواعد التجارة العالمية، نتيجة لظهور منتجات جديدة وارتفاع مستوى التكنولوجيا المطلوب، مما يؤثر على الطلب المحلي والعالمي.

من هنا، فإن بناء سلاسل القيمة يتطلب وضع سياسة صناعية تشارك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات المدنية. تلعب هذه الأطراف دوراً حيوياً في تحديد احتياجات السوق وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية، مما يعزز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **مرونة الاستجابة إلى الطلب المحلي و العالمي :** يظهر انخفاض نسبي في حصة الصادرات الزراعية في الإجمالي العالمي منذ عام 2002 حتى عام 2015، بينما تشهد صادرات المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات عالية الجودة ارتفاعاً.

يعزز هذا النمو في الطلب العالمي الحاجة إلى التحول نحو التحضر وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ورفع مستوى التكنولوجيا.[1]

– **تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية :** لتحقيق التقدم في صناعة المنتجات الغذائية المصنعة، يتطلب الأمر المزيد من الجهود في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى تشجيع الابتكارات في قطاع الصناعات الغذائية. ومع التقدم التكنولوجي المحقق في هذا المجال، يتم تشكيل منتجات الصادرات بشكل أكثر تطوراً وتنافسية.

– **التطوير والابتكار في سبيل التمويل:** تطوير الأعمال الزراعية يُعَدُّ محرِّكاً أساسياً للتنمية الاقتصادية ويتطلب توظيف مزيدٍ من الاستثمارات على سبيل المثال يتطلب التعامل مع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية في إفريقيا وحدها استثمارات تقدر بحوالي 21 مليار دولار سنوياً. لذا، ينبغي على سبل التمويل أن تتبنى الابتكار لمواجهة هذا الطلب المتزايد على الاستثمارات في مجال التصنيع الغذائي، تواجه التحديات المرتبطة بالابتكار في سبل تمويل المؤسسات الصناعية الغذائية عدة جوانب بما في ذلك طبيعة العائد من الإنتاج الزراعي المصنع الذي قد يتأثر بالعوامل السلبية مثل الأمراض وتقلبات الطقس، بالإضافة إلى التقلبات الموسمية في الإنتاج تؤثر على الطلب على المداخلات الزراعية ويؤدي ضعف البنية التحتية إلى ارتفاع تكاليف التصنيع الزراعي ويعتبر القطاع الصغير والمتوسط المرتبط بالتصنيع الزراعي أكثر تأثيراً من المشاريع الكبيرة التي قد تجد صعوبة في توفير التمويل اللازم، الوسيلة التي يمكن من خلالها تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في التجمعات الزراعية الصناعية هي زيادة ربحية تلك المشروعات وتقليل نسبة المخاطر فيها يمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون بين القطاع العام

[1] المرجع نفسه ص 40

والخاص في تنفيذ هذه المشاريع، حيث يوفر القطاع العام الإطار المؤسسي والتنظيمي الضروري لإقامة هذه المشاريع، بينما يوفر القطاع الخاص وسائل التمويل والخبرات والتدريبات اللازمة.[1]

– **تحفيز مشاركة القطاع الخاص:** القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتشجيع الابتكار، ويُعَدُّ تطويره محوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. وتُؤَيِّد هذه النهج كل من المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية، نظراً لدورها الفعَّال في خلق فرص العمل وخفض معدلات الفقر، ومع ذلك قد تلجأ مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية إلى العمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي بهدف تجنب دفع الضرائب أو الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في السوق، مثل تطبيق الحد الأدنى للأجور والتأمينات الاجتماعية والحد الأقصى لساعات العمل ومعايير السلامة ونتيجة لذلك قد لا تتمتع هذه المشروعات بالاستدامة وكلما زادت نسبة العمل في الاقتصاد غير الرسمي زاد تخفيض عوائد الضرائب مما يؤثر على جودة الخدمات العامة المقدمة وخاصة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الخدمات وتحسين كفاءة المنتجات الغذائية والزراعية المصنعة وبالتالي يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية بين القطاع غير الرسمي ودخل الفرد حيث كلما زادت نسبة العمل في القطاع غير الرسمي كلما انخفضت دخول الأفراد.

– **تحسين البنية التحتية و توفير سبل الطاقة:** وتوفير سبل الطاقة يعتبران عاملين أساسيين في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يؤثران بشكل إيجابي على تنافسية الاقتصاد ويخلقان بيئة عمل مواتية لنمو الصناعة الغذائية، تحسين البنية التحتية بما في ذلك الطرق

[1] المرجع نفسه 41.

وشبكات المياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ايضا توفير الطاقة اللازمة يعزز تنافسية الاقتصاد ويسهم في تطوير الصناعة الغذائية، فالبنية التحتية ذات الكفاءة المرتفعة تسهم في ربط تجمعات الص[1]ناعة الغذائية بالأسواق المختلفة وتقليل تكاليف التجارة مما يؤثر بشكل مباشر على تنافسية المنتجات الغذائية، يؤدي نقص البنية التحتية في مجالات النقل وموارد المياه وتوفر الطاقة إلى خلق عقبات أمام الإنتاجية وزيادة تكاليف إنتاج مشاريع الصناعة الغذائية، سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم بالتالي يعد تحسين البنية التحتية وتوفير سبل الطاقة ضرورياً لتكملة سلاسل القيمة المرتبطة بالتصنيع الزراعي وتعزيز تنافسية المنتجات الغذائية.[2]

المطلب الثالث: الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية:

تطوير الصناعات الغذائية يتطلب استثمارات كبيرة وتوفير البنية التحتية اللازمة لإنشاء صناعات ذات مواصفات عالمية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ومع ذلك، يمكن أن تواجه هذه الصناعة تحديات مثل المنافسة الداخلية الحادة.

وفي الجزائر، شهد قطاع الصناعات الغذائية ثلاث مراحل أساسية للاستثمار[3]:

[1] المرجع نفسه ص 42.

[2] بوعرعارة، ***مرجع سابق***، ص.16.

1- الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية الذي كان يسيطر عليه القطاع العام:

قد خصص لهذه الصناعات30%وهي نسبة معتبرة مقارنة بالصناعات الاخرى وكان غرض الدولة تطوير هذه الصناعة وجعلها تحقق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وقد تجسد ذلك في خلق 11مؤسسة عمومية في هذا المجال وهي :

– مؤسسات الرياض وهي خمسة متمركزة في كل من الجزائر، سطيف، تيار ت، قسنطينة، سيد بلعباس وهذه المؤسسات يتمثل نشاطها في التحويل الاولي والثانوي للحبوب وكذلك تهتم بتوزيع هذه المنتجات من (سميد، فرينة، العجائن الغذائية، الكسكس، الحلويات) وغيرها عبر الولايات.

– المؤسسة الوطنية للدهون (الدسم) يوجد مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة وهي مكلفة بإنتاج ومن أهم منتجاتها المرغرين.

–المؤسسة الوطنية الجزائرية للسكر مقرها في خميس مليانة و هي مكلفة بإنتاج السكر الابيض.

– مؤسسة خاصة بالمياه المعدنية و هي ثلاث : EPIAL في الجزائر العاصمة، EMIB في باتنة EMIS في سعيدة و هي مؤسسات مختصة في توزيع المياه المعدنية و المشروبات الغازية، ورغم ما وفرته الدولة من إمكانيات المادية و البشرية اللازمة إلا أنه كان هناك اتساع بين العرض والطلب.

2- الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية عن طريق الشراكة:

التحديات التي واجهت المؤسسات العمومية في مجال الصناعة الغذائية دفعتها إلى اتخاذ خطوات حاسمة للتعامل مع الأزمة، وكان من بين هذه الخطوات البحث عن الشراكات اللازمة. وتعود أسباب اتخاذ هذه الخطوات إلى عدة عوامل:

– كان لازما على مؤسساتنا الانفتاح على نظام اقتصاد السوق وما يسمونه بالعولمة وهذا كله لجعل المنتج المحلي يتميز بالنوعية والجودة التي يمكن من خلالها منافسة المنتج الخارجي.

– الحفاظ على الانتاج وجعل وسائل الإنتاج في المستوى المطلوب، وذلك بإدخال التقنيات الحديثة عليها للوصول الى مستوى إنتاج راقي والحفاظ على مكانة المنتج في السوق.

– ضمان تمويل الاستثمارات الجديدة وذلك بتوفير الوسائل الحديثة.

– لتقليل من الاخطار الناجمة عن الاستثمار .وجلب المستثمر الأجنبي فقد قامت بعدة إجراءات الضريبية على بعض السلع الاستهلاكية وقد حددت الشراكة بالشكل التالي:

المستثمر الأجنبي يساهم بالتجهيزات والخبرة والمستثمر الجزائري بالمادة الأولية، وهكذا يتم التواصل. [1]

3-الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية من طرف القطاع الخاص المحلي:

هكذا بدأت الدولة في تشجيع المستثمر الجزائري وذلك عن طريق منحه قروض وإعفائه من الضرائب لمدة تتراوح ما بين 5 إلى 10سنوات حسب حجم الاستثمار، ورغم كل هذا فإنه قد بلغت نسبة الاستثمار 12% فقط من مجموع الاستثمارات التي قدمها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ وهذا يعود الى تخوف رجال الاعمال المحليين من الاستثمار في هذا المجال من الصناعة، بالنظر الى وضعيتها في السوق من جهة وسيطرة الصناعة الاجنبية من جهة أخرى.[2]

[1] المرجع نفسه ص 17.
[2] ***المرجع نفسه***،ص 18.

المبحث الثاني: آفاق الصناعات الغذائية:

المطلب الأول: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:

يحظى قطاع الصناعات الغذائية بأهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي و الامن الغذائي، حيث تتمثل منتجات القطاع حوالي 44% من نفقات العائلات و 28% من الواردات ، وقد عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها الأولى في سبعينات القرن الماضي مع برامج التنمية قصد تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، كما عرف هذا القطاع نموا متواصلا سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني ، ستحاول الدراسة فيما يلي تشخيص واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال عرض إحصائيات الصناعات الغذائية في الجزائر، وكذا إظهار الفروع النشطة وتوضيح معيقات هذا القطاع وسبل تطويره.

الجدول رقم:1 فروع وأنشطة الصناعات الغذائية في الجزائر[1]:

الفرع	الأنشطة
تصنيع منتجات الالبان	-ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى. -صناعة الجبن. -صنع منتجات الالبان الأخرى. -انتاج الايس كريم والسوربيه.
معالجة الحبوب تصنيع منتجات النشا	-معالجة الحبوب. -صناعة منتجات النشا. -صناعة منتجات المخابز والمعكرونة. -مخبز. -المعجنات الطازجة الحصرية.
	صناعة الحلويات التقليدية -صناعة البسكويت و البقسماط و المعجنات -صناعة المعكرونة والكسكس
	صناعة المشروبات

[1] ابتسام رزوق، ***تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص 104.

صناعة المشروبات	–صناعة المشروبات الكحولية –صناعة المياه المعدنية –إنتاج المشروبات المنعشة
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	إنتاج زيوت الزيتون –صناعة الزيوت والدهون الأخرى –صناعة المارجرين والدهون الصالحة للأكل المماثلة.[1]
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	تجهيز وتخزين البطاطس –تجهيز وتخزين الطماطم –تحضير عصائر الفاكهة والخضار –تجهيز وحفظ الفواكه و الخضروات الأخرى
صنع المنتجات الغذائية الأخرى	–صناعة السكر –صناعة الكاكاو والشيكولاتة والحلويات –تجهيز الشاي والقهوة –صناعة التوابل والبهارات –تصنيع الوجبات الجاهزة –تصنيع الاغذية المتجانسة والحمية الغذائية –صنع المنتجات الغذائية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
صناعة الاعلاف الحيوانية	–صناعة علف حيوانات المزرعة –تصنيع أغذية الحيوانات الألفية
تجهيز اللحوم وحفظها وإعدادها	–تجهيز وحفظ لحوم الجزار –تجهيز وحفظ حلوم الدواجن – تحضري منتجات اللحوم –تجهيز وحفظ الاسماك الرخويات– القشريات

Nomenclature Algérienne des Activités NAA rev1, ONS, p9,10.

أولا: فرع صناعة الحليب ومشتقاته:

يتضمن الفرع ترطيب السائل والمنتجات الطازجة الاخرى ، صناعة الجبن، صنع منتجات الالبان الأخرى ، إنتاج الايس كريم والسوربيه ، حيث قامت الدولة بدعم الفرع عبر استيرادها لإعداد كبيرة من البقر الحلوب و دعمها الكبير لإنشاء مؤسسات جمع و تحويل الحليب و كللت الجهود عن ألف وحدة الى جانب 22 مصنع للحليب ومشتقاته، حيث بلغ إنتاج الحليب و مشتقاته، حيث بلغ انتاج الحليب سنة 2019 ما قيمته 3.3 مليار لترا ،

[1] المرجع نفسه ص 105.

فيما تقدر حاجيات السوق بأكثر من ستة 06 مليارات لتر ، كما نشير الى أن استيراد الجزائر من مادة الحليب يتمثل في المسحوق ، هذا و يبقى القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنشاط في فرع الحليب ، و أشارت إحصائيات سنة 2017 انه بالإضافة الى 15 شركة في المجموعة العامة GIPLAIT هنالك أزيد من مائة شركة خاصة متفاوتة الاحجام و شركات كبيرة ضمن المجمعات الصناعية تسيطر على إنتاج الزيادي ، على غرار soumam ،%40 %25 Danone ، Hodna، Trèfle، وفي الجبن نجد السوق مهيمن من قبلPrilait ، Fitalait، Algerie crème.

ثانيا: معاجلة الحبوب وتصنيع منتجات النشاء :

تعتبر الجزائر من أكثر الدول المستهلكة للحبوب في العامل فهي تستهلك بين 15 و 22 إنتاجها المحي سوى 26% من الطلب(سنة 2018) حيث استوردت الجزائر سنة 2018 قرابة سبعة عشر(17) مليون طن، ما جعلها من اكبر المستوردين عالميا ً، في وقت بلغ أقصى ما أنتجته الجزائر في سنة واحدة نحو ما جعلها من أكبر المستوردين عالميا، في وقت بلغ اقصى ما انتجته الجزائر في سنة واحدة نحو 5,25 مليون طن في سنة ،2009 حيث يضم الفرع معالجة الحبوب، صناعة منتجات النشا، صناعة منتجات المخابز ، مخبز، المعجنات الطازجة الحضرية، صناعة الحلويات التقليدية، صناعة البسكويت و البقسماط والمعجنات، صناعة المعكرونة والكسكس، يسيطر على الفرع مطاحن عمومية (الرياض) وعشرات لمطاحن الخاصة وبعض المنتجين الكبار عبارة عن مجمعات صناعية في قطاع الصناعة الغذائية مثل:

Benamour،La Belle ،Moula ،Sim ، Amour، Sosemi....

ثالثا: المياه والمشروبات :

هناك أربعة أنواع من المنشآت تعمل في هذا النشاط، منشآت متعددة الجنسيات ذات شهرة عالمية مثل كوكاكولا، بيبسي كولا، ومنشآت وطنية خاصة كبيرة الحجم على غرار حمود بوعلام، إفري ...الخ، ومنشآت وطنية خاصة صغيرة ومتوسطة تعمل على تحسين إنتاجها

من خلال الاستثمار في التكنولوجيا [1]الحديثة، ومنشآت موازية لا تحترم المعايير والمواصفات الجودة ، كما أحصت وزارة التجارة سنة 2017 أكثر من 1700 مؤسسة منتجة للمشروبات مسجلة لدى مصالح السجل التجاري، فيما تؤكد أن المؤسسات النشطة L'APAB ان المؤسسات النشطة فعلا لا يتعدى عددها 450 مؤسسة، فيما السوق مسيطر عليها من قبل مجموعة قليلة من المؤسسات لا تتعدى ثلاثون (30) مؤسسة كبيرة يعتبرون ر واد صناعة المشروبات في الجزائر على غرار Ifri ،Hamoud boualam، ABC PEPSIإلخ...، تنتج حوالي أربعة (04) مليارات لتر سنويا 50% منها. غازية، 30% مياه معدنية، 15% عصائر و5% كحول،) وحققت رقم أعمال قدر بـ 250 مليار دينار (2.2 مليار دولار) ، كما قامت بتوفير ثمانون ألف (80.000) منصب شغل، وتم تصدير ما قيمته 45 مليون دولار في 2016 حسب أرقام رسمية صادرة عن وزارة التجارة، وتتصف هذه الصناعة بالتبعية لأسواق الخارجية في اقتناء المواد الأولية والعتاد الصناعي وضعف التكوين وضعف صيانة وحدات الانتاج.[2]

رابعا: صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:

ان فرع الزيوت والمواد الدسمة مسيطر عليها من قبل بعض المنتجين الكبار، Cevitalالتي تسيطر على 65% من السوق الجزائرية بالنسبة لزيت المائدة، la Belle، عافية، صافية(لشركة الوطنية للمواد الدسمة سابقا قبل بيعها للقطاع الخاص وزينور، حيث تتطلب الصناعة استثمارات ضخمة، على العكس من ذلك إنتاج زيت الزيتون، حيث يشهد نموا كبيرا ويضم أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون، منها قرابة 800 معصرة صناعية عصرية، حيث السوق مقسم على عدة عشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] المرجع نفسه ص 106.

[2] بوبكر لزرق، بوحركات كلاخي، ***مكانة ودور الصناعات الغذائية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني***، مذكرة ماستر (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2022/2021)، ص 21.

خامسا: تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات

يتضمن الفرع تجهيز وتخزين البطاطس، تجهيز وتخزين الطماطم، تحضير عصائر الفاكهة والخضار وتجهيز وحفظ الفواكه و الخضروات الاخرى، حيث يعتمد الفرع بشكل أساسي على الانتاج الزراعي والتجهيز و يشهد الفرع نموا بوتيرة سريعة خاصة صناعة الطماطم المركزة و المربى التي لطالما اعتمدت على الاستيراد، ذلك بالرغم من التحديات التي تواجه أصحاب المصانع من صعوبة السيطرة على إمداداتهم من المواد الأساسية بسبب كون قطاع الزراعة قطاع غير منظم وغياب استراتيجية واضحة متكاملة مع باقي القطاعات ، فرغم الفوائض التي حققها القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة الا انها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

سادسا: تجهيز اللحوم وحفظها وإعدادها :

يتضمن تجهيز وحفظ لحوم الجزار، تجهيز وحفظ لحوم الدواجن، تحضير منتجات اللحوم، تجهيز وحفظ الاسماك والقشريات والرخويات، تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات، وبلغ إنتاج اللحوم الحمراء 5.2 مليون قنطار واللحوم البيضاء 5.7 مليون قنطار سنة 2019.

ان صناعة السكر مسيطر عليها من قبل Cevital مع la Belleوتعتمد بشكل كلي على الاستيراد على غرار إعداد القهوة والشاي، الكاكاو والشكولاتة وغيرها.[1]

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني:

تبرز أهمية تحليل مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال إبراز مكانته في الاقتصاد الوطني وإعطاء صورة أكثر وضوحا للقطاع المدروس، من خلال تحليل

[1] المرجع نفسه، ص 22

مؤشرات للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

- **تحليل أداء مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:**

مفهوم الرقم الاستدلالي: هو مصطلح اقتصادي كلي يدل على مؤشر الاثمان عند الاستهلاك للمواد الأساسية في مجتمع ما.

الجدول 1: الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني من 2000-2010

السنة	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعات في الغذائية للقطاع العام الوطني.
2000	85,5
2001	74,8
2002	60,6
2003	48,0
2004	40,5
2005	34,6
2006	33,0
2007	32,3
2008	34,5
2009	31,3
2010	30,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ ان الرقم الاستدلالي للإنتاج في الصناعات الغذائية للقطاع العام يتراجع عبر السنوات من سنة 2000 الى 2010 فقد كان يقدر ب 85,5 في سنة 2000 ثم بدا بالانخفاض حتى وصل الى 30,3 سنة 2010، يعتبر تراجع مهم للإنتاج وهذا راجع الى عدة عوامل طبيعية، اجتماعية وسياسية واقتصادية.

الجدول 2 الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني من 2011-2020.

السنة	الصناعات الفلاحة والغذائية	الرقم الاستدلالي العام	الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة
2011	36,6	90,3	78,7	50,2
2012	36,6	96,3	87,8	52,2
2013	37,1	97,8	90,7	53,0
2014	41,3	102,5	93,4	53,5
2015	43,4	104,0	96,6	53,0
2016	45,6	105,8	98,7	54,1
2017	49,4	108,3	102,2	54,3
2018	51,5	106,7	101,6	53,4
2019	54,1	109,6	101,5	53,5
2020	53,6	101,0	97,4	46,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ ارتفاع في الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاعي العام الوطني لقطاع الصناعات الغذائية سنة 2011 حتى سنة 2020، حيث كان 36,6 سنة 2011 وارتفع حتى يصل أعلى قيمة له سنة 2020 وتقدر ب 53,6، ذلك راجع لاهتمام الدولة بالزراعة والفلاحة وتطور الإنتاج الزراعي أي توفر المواد الأولية الخام، كذلك نلاحظ ارتفاع في الرقم الاستدلالي العام الذي كان يبلغ 90,3 سنة 2011 ليصل الى قيمة 109,6 سنة 1019 ثم انخفض مجددا بصورة كبيرة سنة ليصل الى قيمة 101,0 سنة 2020 وهذا راجع الى جائحة كورونا.

الجدول 3: أهم المنتجات الصناعية التحويلية- الصناعات الغذائية من 2001-2020

المنتجات / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدقيق (10^3 قنطار)	10 162,1	6 439,1	4 054,5	4 137,6	2 151,8	1 999,4	3 060,0	4 454,8	3 881,1	3 794,6
السميد (10^3 قنطار)	12 257,3	8 088,0	4 875,1	2 862,2	2 213,7	1 821,3	1 563,2	2 274,9	2 156,5	1 547,0
العجائن (10^3 قنطار)	272,4	205,1	145,4	52,7	50,1	28,5	16,4	22,4	11,0	1,5
الكسكس (10^3 قنطار)	36,2	4,5	0,9	5,6	1,1	0,2	0,0	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	207,7	208,0	181,0	57,5	64,7	29,3	4,2	-	-	-
سكر مكرر ومتراكم 10^3) طن)	49,0	83,0	150,0	134,9	126,3	160,7	88,5	50,5	31,6	3,8
مصبرات الطماطم (طن)	1 612	4 506,0	2 365,0	6 838,0	3 340,0	897,0	218,0	426,0	398,0	104,0
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	35 163	36 758	38 147,0	41 446,0	35 975,0	29 399,0	9 173,0	651,0	812,0	298,0
المربيات (طن)	8 701	9 231	11 254,0	8 534,0	6 514,0	7 401,0	5 940,0	563,0	525,0	500,0
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	229,1	184,0	169,0	177,7	102,0	59,1	116,7	60,9	31,6	28,6
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	7 827,5	7 154,6	5 780,0	5 106,0	4 754,0	4 382,8	5 847,8	6 872,4	6 191,7	6 721,8
الأجبان (طن)	3 149,9	4 581,3	3 611,0	3 691,9	3 321,8	2 738,6	2 393,7	1 527,6	1 361,8	2 366,4
زبدة والسمن (طن)	1 158,0	1 403,9	1 115,9	1 157,3	1 054,6	716,5	381,9	521,0	955,8	902,3
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	546,8	419,4	339,6	373,9	486,6	266,9	251,7	174,9	191,1	189,9
علف الماشية (10^3 طن)	898,4	980,3	809,7	823,1	623,0	444,6	357,6	242,0	210,6	265,0
تبغ للاستهلاك (طن)	20 654,2	20 420,8	21 019,8	19 655,0	20 956,9	20 219,3	18 204,2	18 525,9	17 669,9	17 810,3
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	7 063,2	7 099,6	7 153,4	6 976,0	6 985,2	7 357,2	7 733,7	7 103,4	8 067,8	8 272,6
علبة الكبريت (10^6 علبة)	354,6	176,1	176,2	235,8	116,5	49,7	27,3	44,1	43,3	0,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ أن الجدول يعرض مجموعة من البيانات عن كميات الإنتاج لاهم المنتجات التحويلية في الصناعات الغذائية خلال الفترة 2001 الى 2010، بشكل عام يظهر الجدول نموا مستداما في معظم المنتجات الغذائية مع زيادة ملحوظة في انتاج السكر الخام، السكر الأبيض، زيت الزيتون، الطحين، المعكرونة والبسكويت، على الرغم من الاتجاه الإيجابي العام، إلا ان هناك تذبذبات سنوية تشير الى تأثيرات محتملة لعوامل اقتصادية او مناخية او تنظيمية.

الجدول: 4: أهم المنتجات الصناعية التحويلية- الصناعات الغذائية من 2011-2020

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدقيق (10^3 قنطار)	4 206,5	4 049,7	4 239,5	5 074,4	5 506,6	5 882,8	7 057,1	7 614,4	7 915,1	7 713,3
السميد (10^3 قنطار)	3 506,9	3 150,8	3 270,7	3 604,5	3 846,9	4 126,5	4 965,0	4 648,7	4 516,9	4 984,9
العجائن (10^3 قنطار)	1,9	8,7	7,7	1,2	2,2	2,0	6,4	25,5	48,6	126,3
الكسكس (10^3 قنطار)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زيوت غذائية مصفاة (10^3 طن)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سكر مكرر ومتراكم (10^3 طن)	3,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-
مصبرات الطماطم (طن)	2,0	277	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
عصير الفواكه ورحيقها (طن)	332,0	27	104	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-
المربيات (طن)	759,0	582,0	216,0	400,0	2,0	0,0	-	-	-	-
المشروبات الغازية (10^3 هكتولتر)	28,6	28,7	28,6	28,6	0,0	0,0	-	-	-	-
الحليب المبستر (10^3 هكتولتر)	8 498,9	8 581,2	9 294,8	9 852,9	9 992,5	10 124,8	10 015,9	11 051,2	11 877,3	10 918,3
الأجبان (طن)	3 809,3	7 044,7	4 603,7	5 451,4	4 991,9	5 001,6	4 375,0	4 464,5	4 804,8	5 215,0
زبدة والسمن (طن)	1 850,6	1 201,7	1 522,0	2 510,8	2 718,4	3 286,2	2 478,4	1 916,7	2 243,6	1 420,9
مشتقات الحليب الأخرى (10^3 هكتولتر)	225,3	264,3	274,2	254,8	321,4	308,6	275,8	284,1	391,1	409,6
علف الماشية (10^3 طن)	319,9	355,8	343,8	359,9	378,5	406,6	332,0	346,8	380,4	355,5
تبغ للاستهلاك (طن)	16 550,1	15 216,4	13 443,4	12 764,8	9 157,5	8 346,5	9 248,5	-	-	-
تبغ للاستنشاق والمضغ (طن)	8 611,8	8 129,6	8 241,0	7 648,4	7 482,9	5 851,4	4 571,7	-	-	-
علبة الكبريت (10^6 علبة)	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح هذا الجدول بيانات متعلقة بكميات الإنتاج لاهم المنتجات الصناعية التحويلية للفترة من 2011-2020، يظهر الجدول استمرار النمو في انتاج المنتجات الغذائية كما في السنوات الماضية و ارتفاعه بنسب ملحوظة بتفاوت بعض المنتجات عن الأخرى، لكن بشكل عام نلاحظ ان هذا النمو يعد مؤشرا إيجابيا على تطوير قطاع الصناعات التحويلية الغذائية و قدرته على زيادة الإنتاج الزراعي و تلبية الطلب المتزايد على المواد الاولية، ومع ذلك يجب مراعاة التذبذبات السنوية عند وضع السياسات الاقتصادية و التخطيط المستقبلي لضمان استقرار واستدامة هذا النمو في المستقبل.

المطلب الثالث: معوقات الصناعات الغذائية:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بقطاع الصناعات التحويلية الغذائية، ألا أنه لا يزال يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحد من كفاءة وفعالية هذا القطاع، ومن هذه المعوقات نجد:[1]

[1] كريمة مراد، ***تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2023/2022)، ص ص.96،97.

- **ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي** :يعتبر الترابط بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية أمرًا حاسمًا لتطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإمدادات الغذائية، ومع ذلك فإن هذا الترابط ضعيف في الجزائر مما يعيق نمو الصناعات الغذائية ويجعلها تعتمد بشكل كبير على واردات المواد الخام الزراعية.
- **ضعف خدمات الدعم لتدريب وتكوين الكوادر البشرية** :يشكل ضعف الموارد البشرية في الجزائر عائقًا أساسيًا أمام تطوير الصناعات الغذائية، حيث يعاني سوق العمل من نقص الكوادر المؤهلة التي تستطيع مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.
- **ضعف فعاليات البحث والتطوير** :تعتبر عمليات البحث والتطوير أساسية لزيادة القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ورغم ذلك فإن هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر مما يعيق قدرة الصناعات الغذائية على التطور والابتكار.
- **ضعف الوسائل المادية والبشرية لضبط السوق ومحاربة أشكال الغش** :تعاني الجزائر من نقص في عدد العمال المختصين في مجال رقابة السوق ومحاربة الغش، مما يؤثر سلبًا على جودة المنتجات ويعرضها للتلاعب والتزوير.
- **الصعوبات التسويقية:** تتضمن الصعوبات التسويقية في الجزائر العراقيل الجمركية والتحديات في عمليات التصدير، مما يعيق قدرة الشركات الغذائية على الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حصتها فيها.
- **عدم الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية** :يعتبر عدم الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية من التحديات الرئيسية التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر، هذا عرقل قدرتها على الولوج إلى الأسواق الدولية وتحقيق النمو المستدام[1].

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.98،99.

المطلب الرابع: طرق تطوير الصناعات الغذائية الجزائرية:

التفاعل التقني والبحث العلمي يلعبان دورًا حاسمًا في تطوير صناعات الغذاء وتعزيز تنافسيتها على المستوى الدولي. لذا، من الضروري التركيز على بناء شراكات فعّالة بين المراكز البحثية وقطاع الصناعات الغذائية لتعزيز الابتكار وتطوير التقنيات. لتحقيق ذلك ومن بين الإصلاحات التي يمكن اتخادها لتوفير المناخ الملائم لتطوير الصناعات الغذائية ما يلي:

- الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية :

تشجيع الفلاحين على زراعة الشعير في المناطق التي لا يجود فيها زراعة القمح، وتشجيع استهلاكه في صناعة الخبز كمادة ثانوية لتخفيف الاحتياجات من القمح، واجراء الدراسات اللازمة لتحديد نسب الخلط الممكنة، حتى لا يؤثر على جودة المنتج النهائي. مع تقديم جميع الضمانات للفلاحين على شراء الكميات المنتجة بالأسعار التي تشجعهم على الاستثمار في زراعة هادا المحصول.

- تشجيع إقامة شراكات صناعية :

-من أجل الاستفادة من مخلفات المجازر وأوراق الزيتون ومخلفات الصناعات الغذائية بشكل عام، لتشكل روافد إضافية لصناعة الاعلاف الالتزام بإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية: عند توطين وإقامة المشاريع الصناعية وخصوصا تلك المتعلقة بتصنيع الخضر والفواكه.

- توفير مدخلات الانتاج:

وهذا بالكمية والنوعية التي تتناسب مع طبيعة الانتاج، وبرنامج الإنتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة الدورية والطارئة لضمان تقليل الأعطال والتوقفات.

- إيجاد بدائل لمواد التعبئة والتغليف المستوردة

وهذا بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من خيرات من سبقونا في هذا المجال، خصوصا في مجال تعبئة الألبان السائلة والزيوت النباتية.

- **تدريب وتأهيل للعاملين:** من خلال إعداد برامج دورية لتدريب وتأهيل العاملين بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية وزيادة وعيهم بطبيعة المواد التي يتعاملون معها في خطوطهم الإنتاجية.

-تشجيع البحث العلمي التطبيقي: وذلك من خلال السعي لإدخال المواد الأولية المتوفرة محليا ودراسة قيمتها الغذائية، والاهتمام بالمواصفات القياسية وضبط الجودة وتقديم الدعم للمبدعين، وتشجيع كافة البحوث وجميع براءات الاختراع المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع الغذائي.

-تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة:

-من خلال إقامة مشاريع مشتركة في تصنيع المعدات وإقامة المجمعات الزراعية، وتوطين هذه المشاريع وفقا للأسس التي تكفل صلاحها بناءا لدراسات مسبقة.

- الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الامداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لأي من منتجاتها، وما زالت صناعة الحبوب والسكر والزيوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكمية.

-القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية المباشر.[1]

[1] بن كاشر، ***مرجع سابق*** ص 64-62.

خاتمة:

اتفقت أغلب الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الوطِني على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطِني، وتوجيه الاهتمام أكثر لتشجيع قطاع الصناعات الغذائية بكل فروعه في ظل توفر قاعدة فلاحية متنوعة ، ولا شك ان الصراع على القمة الاقتصادية مع بداية الدخول للألفية الثالثة ، والتغَير الواضح في قواعد اللعبة في الأسواق على الصعيد المحلي و الدولي، وتلازمية البقاء في السوق مشروط بمن يستطيع الوصول اليه أسرع وأجود من لديه تنظيما مؤسسيا أفضل من الاخرين، وغَير ذلك من التطورات المتسارعة المتعلقة بانخفاض أسعار البترول ، انما يتطلب من السياسيين و خبراء الاقتصاد في الجزائر بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري على أسس وقواعد وتوجيهات تتلاءم مع متطلبات التنافسية العالمية في الوقت الراهن وفي المستقبل .

النتائج:

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل في النقط التالية:

-ان تطوير هذه الصناعات الغذائية يساعد على توفير فرص عمل واسعة، كما يساعد على تقليل المشاكل الخاصة فيما يتعلق بتقليل العجز الغذائي والعجز في ميزان المدفوعات التجاري لهذا القطاع.في الجزائر.

-تكتسب الصناعات الغذائية أهمية مستمرة، ويتطلب تطوير هذه الصناعة انشاء مؤسسات كبيرة تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية وتملك راس المال اللازم لإنتاج نوعيات قادر ة على المنافسة امام المستورد من الخارج وأيضا جهود البحث والتطوير .

-ان المعوقات التي تلازم القطا ع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال حتى الان هي نفسها، وانما هناك معوقات ازدادت حدة كالعوامل الطبيعية، ومعوقات ظهرت نتيجة غياب السياسات والخطط التنموية السليمة.

-الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الامداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لاي من منتجاتها، ومازالت صناعة الحبوب والسكر والزيوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الاسعار والكمية .

القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة، وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيرا المواد الأولية المباشرة.

الاقتراحات:

توصلت الدراسة الى جملة من الاقتراحات و الحلول للمساهمة في رسم سياسات، تهذف لتطوير الصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر.

– الاستغلال الاقتصادي لمخلفات التصنيع الغذائي، التي يمكن الاستفادة منها في أغلب الاحين في اقامة وحدات الإنتاج الاعلاف مما يساعد في تنمية الإنتاج الحيواني .

– تشجيع ودعم اقامة مراكز للبحث العلمي لمسايرة التقدم التكنولوجي في العالم، سواء من قبل الدولة وبالمشاركة في المشاريع الصناعية المتخصصة بالصناعات الغذائية

– تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في اقامة المصانع الغذائية، مع اعطاء تحفيزات أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية الاجنبية وذلك لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة.

–وضع استراتيجية قطاعية لتقوية التكامل الامامي والخلفي في مجال الصناعات الغذائية، خاصة في الصناعات الاساسية والصناعات الداعمة مثل التغليف والنقل والتوزيع .

– دعم الافراد والمستثمرين الى انشاء مؤسسات للصناعات الغذائية، وذلك بتوفَير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطا ع بالإضافة الى توفير المناخ القانوني الملائم لنشاط هذا النوع من المؤسسات.

– تدعيم القطاع الفلاحي والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة وان كل الامكانيات متاحة، بل من الممكن التحول من دولة مستوردة الى دولة مصدرة.

قائمة المراجع:

الكتب:

4.عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007.

المجلات:

5.آمال حنفاوي، "دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء،" ***مجلة إضافات اقتصادية***، م.7، ع2 (2023).

6. تواتي يعقوب، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والامن الغذائي"، ***مجلة السياسة العالمية***، م.6، ع.1 (2022/06/05).

7. حيدوشي عاشور، غفوري ليلى، وادي عز الدين، "أداء فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره"، ***مجلة الاقتصاد الصناعي***، م.12، ع.1 (2022).

8. زرمان محمد، غردي محمد، "واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م.11، ع.3 (2020/12/31).

9.طزوطة فاطمة، مخضار سليم، "تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على لنمو الاقتصادي في الجزائر، ***مجلة البشائر الاقتصادية***، م.9، ع.1 (2023/04/03).

10. قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، م.6، ع.2 (2019/12).

11. محمدي نور الهدى، حفصاوي نور الهدى، "دراسة واقع الامن الغذائي في الجزائر"، ***مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة***، م.10، ع.1 (2023).

12. ناصر مراد، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية (حالة الجزائر)"، ***مجلة جديد الاقتصاد***،05 م.1، ع.5 (2010/12/01).

13. نورهان قرون، "قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر"، ***المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية***، م.8، (2017/05/30).

14. هاجر خلالفة، "الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، م.2، ع1 (30-06-2015).

15. يعقوبن صليحة، "واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية"، ***الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، م.12، ق.أ (2020/01/30).

الرسائل الجامعية:

16. ابتسام رزوق، ***تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)،

17. بن جدو زوهير، ***دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2024/2023).

18. بن كاشر محي الدين، خروبي نسيم، ***الإنتاج الزراعي ودوره في دعم الصناعات الغذائية في الجزائر 2014-2018***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2022/2021).

19. بوبكر لزرق، بوحركات كلاخي، ***مكانة ودور الصناعات الغذائية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني***، مذكرة ماستر (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2022/2021).

20. بوعرعارة نسمة، قريشي حنان، ***دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة تيارت: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).

21. حاجي أسماء، ***مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية***، أطروحة دكتوراه (جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2024/2023).

22. حفياني شوقي، ***تحديات الامن الغذائي في العالم العربي دراسة مقارنة الجزائر المغرب***، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2023/2022).

23. دبار حمزة، ***دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005_2016)***، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2019/2018).

24. رزوق ابتسام، ***تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر2022-2023***، أطروحة دكتوراه (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2023/2022).

25. ريم قصوري، ***الامن الغذائي والتنمية المستدامة***، مذكرة ماجيستر (جامعة عنابة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2011)

26. صعاينية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، ***التجارة العالمية والامن الغذائي الروابط والتأثيرات (دراسة حالة الجزائر)***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2023/2022).

27. طرطار سماح، سليمي كنزة، ***واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010_2020***، مذكرة ماستر (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023/2022).

28. عبدات عبد الوهاب ***واقع الصناعة الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010).

29. علي حسني، ***دور السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة***، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

30. قويسي مبروك، ***الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023/2022).

31. مراد كريمة، ***تقييم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2023/2022).

32. مرواني روميساء، ***مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول (دراسة حالة الجزائر) 2019-2020***، مذكرة ماستر (جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019).

33. مصطفى بوعموش، ***الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (جامعة الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2023/2022).

الندوات والأبحاث غير المنشورة:

34. بوقفة أحلام علالي سارة، ***آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر***، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: الصناعات الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو (جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة- مخبر البحوث والدراسات التسويقية، 2019).